أثر الإفصاح عن الدخل الشامل على جودة التقارير المالية دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المقيدة بالبورصة المصرية

إعداد

د. علياء عبد البديع محمد الفداوي

مدرس بقسم المحاسبة، كلية الإدارة – جامعة الدلتا للعلوم والتكنولوجيا

alya.elfedawy@yahoo.com

المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية

كلية التجارة – جامعة دمياط

المجلد الرابع - العدد الأول – الجزء الثاني - يناير ٢٠٢٣

التوثيق المقترح وفقاً لنظام APA:

الفداوي، علياء عبد البديع محمد (٢٠٢٣). أثر الإفصاح عن الدخل الشامل على جودة التقارير المالية دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المقيدة بالبورصة المصرية. **المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية**، كلية التجارة، جامعة دمياط، ٤(١)٢، ٧٢١-٧٦٩.

رابط المجلة: https://cfdj.journals.ekb.eg/

أثر الإفصاح عن الدخل الشامل على جودة التقارير المالية دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المقيدة بالبورصة المصرية

د. علياء عبد البديع محمد الفداوي

ملخص البحث

استهدف هذا البحث اختبار أثر إفصاح الشركات عن الدخل الشامل على جودة التقارير المالية، وذلك في بيئة الشركات الصناعية المصرية باستخدام نموذج لعينة من ٦٠ شركة مقيدة بالبورصة المصرية خلال الفترة من ٢٠١٤ وحتى ٢٠١٨، وقد تم استخدام نموذج الإنحدار المتعدد لتحليل العلاقة بين متغيرات الدراسة. وقد خلصت الباحثة إلى عدة نتائج أهمها؛ وجود علاقة معنوية ذات دلالة احصائية بين الإفصاح عن الدخل الشامل وجودة التقارير المالية حيث وجدت علاقة تأثير سلبية بينهما في ظل عدم وجود متغيرات الرقابة. بينما أظهرت نتائج التحليل الإضافي عدم وجود علاقة معنوية بين الإفصاح عن الدخل الشامل وجودة التقارير المالية في ظل متغيرات الرقابة التى تمثلت في حجم الشركة، والتدفقات النقدية التشغيلية والربحية. مما يعني أن تغير حجم الشركة والتدفقات النقدية والربحية يؤدي إلى عدم معنوية العلاقة بين إفصاح الشركات عن الدخل الشامل وجودة التقارير المالية. وأخيراً أوضحت نتائج تحليل الحساسية عدم وجود علاقة معنوية بين الإفصاح عن الدخل الشامل وجودة التقارير المالية في ظل إضافة متغيرات الرقابة. وقد أوصت الباحثة الجهات المهنية المسئولة عن اصدار المعايير بإتاحة أكثر من بديل للشركات المصرية للإفصاح عن الدخل الشامل على غرار المعايير الدولية.

الكلمات المفتاحية: الدخل الشامل، جودة التقارير المالية، حجم الشركة، التدفقات النقدية التشغيلية، الربحية.

١- مقدمة

يحظى الدخل بأهمية كبيرة فى الفكر المحاسبي حيث تهدف قائمة الدخل إلى قياس مدى نجاح الشركة خلال فترة زمنية معينة في استغلال الموارد المتاحة لتحقيق الربح، وقياس مدى ربحية الشركة. ويعتبر رقم صافي الدخل من أهم الأرقام التي يعتمد عليها مستخدمي المعلومات المحاسبية، خاصة المستثمرين في تقييم أداء الشركات إذ يُستخدم الربح غالبا كمقياس للأداء، أو كأساس لمقاييس آخرى، كالعائد على الإستثمار، أو ربحية السهم (Firescu, 2015).

وعلى الرغم من اهتمام الجهات العلمية والمهنية بكيفية وتوقيت الإفصاح عن الدخل الشامل إلا أنه مازال هناك جدل ونقاش بين تلك الجهات المختلفة التي تصدر المعايير المحاسبية في هذا الشأن. وقد أوضحت العديد من الدراسات (Bamber et al,2010; Huang etal., 2016; Khan and Bradbury, 2014; He and Lin, 2015; Graham and Lin, 2018) أهمية الإفصاح عن بنود الدخل الشامل لأنها توفر رؤية أكثر شمولاً عن الوضع والأداء المالي الحالي للشركة، بالإضافة إلى توفير رؤية أفضل عن الأداء المالي المستقبلي.

ونظراً لأن التقارير المالية تهدف إلى تقديم معلومات مفيدة للعديد من المستخدمين، خاصة المستثمرين الحاليين والمحتملين والدائنين، لمساعدتهم في اتخاذ العديد من القرارات الاقتصادية. وتتضمن هذه المعلومات؛ معلومات عن كل من المركز المالي والأداء المالي، والتدفقات النقدية، والتغيرات في حقوق الملاك. ومع اهتمام الجهات المحاسبية بدراسة جودة التقارير المالية وما تقدمه تلك التقارير من معلومات محاسبية ومدى نفعية تلك المعلومات لمستخدميها، فقد كان دراسة مدى منفعة الإفصاح عن بنود الدخل الشامل على جودة التقارير المالية في بيئة العمل المصرية أمر جدير بالدراسة، خاصة بعد تبني معايير التقرير المالية الدولية في مصر سنة ٢٠١٥ وبدء تطبيق الشركات للافصاح عن الدخل الشامل.

ومن ثم، تسعى الدراسة الحالية إلى التعرف على مدى أهمية الإفصاح عن الدخل الشامل وأثر ذلك على جودة التقارير المالية بصفة عامة وفي الشركات المصرية بصفة خاصة.

2- مشكلة البحث

تعد المعلومات المحاسبية بصفة عامة والمعلومات الخاصة بالدخل هي الأساس في تقييم أداء الشركة وأحد المكونات الأساسية للتقارير المالية التى تساعد على عملية اتخاذ القرارت المرتبطة بالمديرين والمستثمرين وكافة مستخدمي التقارير المالية لأنها المعبر عن الوضع الحقيقي للشركة. ونظراً لأهمية تلك المعلومات فقد جاء اهتمام العديد من الدراسات (Hashem et al ,2012; Nelson and George, 2013; Hassan and Farouk,2014 ; Adebiyi and Olowookere,2016; Rodriguez-Ariza et al , 2016 ; Echobu et al , 2017) بدراسة جودة التقارير المالية وما تعبر عنه تلك التقارير من معلومات محاسبية، ومدى نفعية تلك المعلومات لمستخدميها.

وقد أدت التغيرات فى بيئة الأعمال إلى ضرورة عرض كافة العمليات والأحداث خلال فترة معينة لكى تعبر الشركات عن دخلها الفعلي ومساعدة مستخدمى التقارير المالية فى تقييم الأداء والتنبؤ بالأداء المستقبلى، وقد أشارت دراسة (Gazzola & Amelio, 2014) إلى عدم قدرة صافي الدخل على تقديم مقياساً شاملاً لتقييم الأداء نظراً لوجود بعض العناصر التى لا يتم الاعتراف بها فى قائمة الدخل وتدرج مباشرة فى قائمة التغير فى حقوق الملكية، وبالتالى أصبحت قائمة الدخل لا تعبر بصورة شاملة عن أداء الشركات ولا تفى باحتياجات مستخدمى التقارير المالية، ومن ثم أصبحت هناك حاجة ملحة للبحث عن مقياس بديل لصافى الدخل يعمل على توفير معلومات لمستخدمى التقارير المالية لمساعدتهم في تقييم الأداء والتنبؤ بالأداء المستقبلى، مما أدى إلى ظهور مفهوم الدخل الشامل Comprehensive income حيث طالبت المنظمات المهنية بضرورة التوجه نحو إحلال القيمة العادلة Fair value كأساس للقياس بدلاً من التكلفة التاريخية، يتم الإعتراف بمكاسب أو خسائر محققة وغير محققة ناتجة عن الفروق بين القيمة العادلة لأصول والتزامات معينة وقيمتها الدفترية في تاريخ إعداد القوائم المالية. لذلك، اتجه الفكر المحاسبي إلى الاعتماد على مفهوم الدخل الشامل كأحد المقاييس لتقييم الأداء. حيث يتضمن الإفصاح عن الدخل الشامل جميع الإيرادات والمصروفات والمكاسب والخسائر المعترف بها وفقاً لمعايير المحاسبة خلال الفترة. لذلك يعتبر الإفصاح عن الدخل الشامل مقياساً أوسع للأداء مقارنة بصافي الدخل، حيث إنه يتضمن جميع التغيرات في حقوق الملكية الناتجة عن التعاملات والأحداث من مصادر بخلاف الملاك (Obradovic and Karapavlovi, 2017).

وبالتالي، يمكن أن يساعد المحتوى المعلوماتي للدخل الشامل مستخدمي القوائم المالية في تقييم المخاطر المتعلقة بالشركة. ويرجع ذلك إلى أن الإفصاح عن الدخل الشامل قد يتضمن المكاسب والخسائر المحتملة التي يمكن أن تحققها الشركة، ومن ثم فقد يكون أكثر ارتباطاً بتقلبات أسعار الأسهم مقارنة بصافي الدخل. ومن ثم، فإن الهدف من مطالبة الشركات بالإفصاح عن الدخل الشامل هو إعطاء أهمية أكبر للمعلومات المالية المتعلقة بأداء الشركات لمستخدمي المعلومات المحاسبية، خاصة المستثمرين باعتبارهم المستخدم الرئيسي لتلك المعلومات.

ونظراً لأن جودة التقارير المالية تتمثل في التعبير بصدق عن الوضع الاقتصادي للشركات خلال فترة زمنية مع تجنب اي تحريفات جوهرية في محتوي معلوماتها، ومن ثم يمكن التعبير عن مشكلة البحث في الأسئلة التالية:

- ماهو المقصود بالدخل الشامل؛ وماأهمية الإفصاح عنه لأصحاب المصالح؛ وماهي بدائل الإفصاح عنه؟
- ماهي جودة التقارير المالية؛ وما هي المقاييس المستخدمة لقياسها؟
- هل يؤثر الإفصاح عن الدخل الشامل على جودة التقارير المالية؛ وهل توجد هذه العلاقة في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية؟
- ما هي أهم متغيرات الرقابة التي تؤثر على جودة التقارير المالية؟

3- أهداف البحث

للإجابة عن التساؤلات السابقة يستهدف البحث التعرف على أهمية تبني الشركات للإفصاح عن الدخل الشامل، وقياس أثر ذلك على جودة التقارير المالية في بيئة الشركات الصناعية المقيدة بالبورصة المصرية خلال الفترة من ٢٠١٤ إلى ٢٠١٨.

4- أهمية البحث ودوافعه:

يستمد هذا البحث أهميته من خلال اختباره للعلاقة بين متغيرين رئيسيين على قدر كبير من الأهمية. ورغم كثرة البحوث التي تناولت موضوع جودة التقارير المالية إلا أن البحوث التي تربط مباشرة بين الإفصاح عن الدخل الشامل وجودة التقارير المالية لا تزال محدودة، وقد تصل لحد الندرة، خاصة في البيئة المصرية، وذلك في حدود علم الباحثة، مما يعطي لهذا البحث أهمية نظرية علمية. كما يستمد هذا البحث أهميته العملية من محاولة الوصول إلي دليل عملي على تلك العلاقة، من خلال التطبيق علي الشركات المقيدة في البورصة المصرية. ويمكن بلورة أهم دوافع البحث فيما يلي:

-تميل معظم الدراسات الأكاديمية في مصر لاستخدام الدراسات الميدانية باستخدام قوائم استقصاء وقليل منها تطبيقي، وهو ما حاولت الباحثة التغلب عليه من خلال التطبيق علي الشركات المقيدة في البورصة المصرية.

-ندرة البحوث التي تربط بين الدخل الشامل وجودة التقارير المالية بصفة عامة، وفي الشركات المقيدة في البورصة المصرية بصفة خاصة، وذلك في حدود علم الباحثة.

-ورغم تناول العديد من الدراسات المصرية موضوع الدخل الشامل إلا أن تركيز معظم تلك الدراسات انصب حول استخدام الدخل الشامل كمقياس للأداء أو دراسة المقدرة التنبؤية له، ولم يلق أثر الإفصاح عن الدخل الشامل على جودة التقارير المالية بالإهتمام الكافي من قبل تلك الدراسات، بالإضافة إلى عدم تناول الدراسات أثر العلاقة بين المتغيرين أيضاً في بيئة العمل المصرية وانما في بيئات عمل مختلفة وخلال فترات زمنية تختلف عن فترة الدراسة الحالية نظراً لأن توقيت تطبيق الإفصاح عن الدخل الشامل في بيئة العمل المصرية تم في وقت لاحق عن بيئات العمل الأجنبية الآخرى. الأمر الذي يمكن معه القول إن هناك فجوة بحثية في تناول تأثير الإفصاح عن الدخل الشامل على جودة التقارير المالية في البيئة المصرية وخلال الفترة الزمنية للدراسة الحالية. الأمر الذي يعطي لهذا البحث أهمية من الناحية العلمية والعملية في محاولة لتضييق تلك الفجوة في البيئة المصرية.

-كما يعد من دوافع البحث سعيه لتطوير منهجية تساير البحوث الأجنبية ذات الصلة بإجراء نوعين من التحليل وهما، التحليل الاساسي وتحليل الحساسية وذلك للتغلب علي نقص يكاد يكون متكررا في البحوث المصرية في هذا المجال وبذلك يحاول هذا البحث تضييق الفجوة بين الدراسات الأكاديمية الأجنبية التي تمت في دول متقدمة والدراسات التي تمت في بيئة الأعمال والممارسة المهنية المصرية في هذا المجال.

5- حدود البحث

يسعى هذا البحث بصفة أساسية لإختبار أثر الإفصاح عن الدخل الشامل على جودة التقارير المالية للشركات الصناعية المقيدة بالبورصة المصرية وذلك خلال الفترة من ٢٠١٤ وحتى ٢٠١٨، ومن ثم لن يتم اختبار تلك العلاقة في المؤسسات المالية نظراً لخضوعها لمتطلبات خاصة بالتقرير المالي. ويرجع اختيار تلك الفترة للمقارنة قبل وبعد تبني الإفصاح عن الدخل الشامل. ومن ثم فإن قابلية نتائج البحث للتعميم مشروطة بضوابط تحديد مجتمع وعينة البحث والمنهجية المستخدمة في اختبار العلاقة محل الدراسة .ولن يتم التعرض للعوامل الآخرى التي تؤثر على جودة التقارير المالية إلا بقدر ما يلزم علمياً لمعالجة مشكلة البحث.

6- خطة البحث

١/٦ مفهوم الدخل الشامل.

٢/٦ طرق وبدائل الإفصاح عن الدخل الشامل.

٣/٦ جودة التقارير المالية من منظور محاسبي.

٤/٦ تحليل العلاقة بين تبني الشركات الإفصاح عن الدخل الشامل وجودة التقارير المالية واشتقاق فرض البحث الرئيسي.

٥/٦ منهجية البحث.

٦/٦ النتائج والتوصيات والبحوث المستقبلية المقترحة.

1/6- مفهوم الدخل الشامل

لقد كان مفهوم الدخل الشامل محل اهتمام الجهات المهنية سواء معايير المحاسبة المالية والدولية والمصرية أيضاً، فمنذ عام ١٩٨٠ ظهر لأول مرة مفهوم الدخل الشامل في قائمة مفاهيم المحاسبة المالية رقم (SFAC 3) ثم استبدلت بالمعيار رقم (SFAC 6) عام ١٩٨٥ وفي عام ١٩٩٧ تم اصدار المعيار رقم (SFAS 130)بعنوان "التقرير عن الدخل الشامل" . ومن ناحية اخرى فقد تناولت معايير المحاسبة الدولية هذا المفهوم في عام ٢٠٠٧ من خلال معيار (IAS 1) المعدل بعنوان (عرض القوائم المالية). أما عن المعايير المصرية فقد تناولت مفهوم الدخل الشامل في المعيار (١) المعدل بعنوان) عرض القوائم المالية) في عام ٢٠١٥. ومن بعد هذا الاصدار التزمت الشركات في بيئة العمل المصرية بالإفصاح عن بنود الدخل الشامل.

ولقد اتفقت هذه الإصدارات في توضيحها لمفهوم الدخل الشامل، حيث أوضح معيار المحاسبة الدولي المعدل (IAS 1) أن الإفصاح عن الدخل الشامل يشمل المكاسب أو الخسائر الناتجة من ترجمة القوائم المالية لعملة أجنبية، واعادة قياس خطط المزايا المحددة، والمكاسب أو الخسائر على الأدوات المالية لتحوط التدفقات النقدية، وكذلك التغيرات في القيمة الزمنية للخيارات عند فصل القيمة الفعلية عن القيمة الزمنية لعقد الخيار باعتبارها أداة للتحوط، بالإضافة إلى تسويات إعادة التبويب والتي تشمل المبالغ التي يعاد تصنيفها ضمن الأرباح والخسائر في الفترة التالية والتي سبق الاعتراف بها في الدخل الشامل في الفترة الحالية أو في الفترات السابقة.

بينما أوضح (SFAB,130) أن الدخل الشامل هو التغير الذي يحدث في حقوق الملكية للشركة خلال فترة مالية نتيجة لعمليات ووقائع وظروف أخرى ناتجة عن نشاط الشركة وليس عن نشاط أصحابها، مما يعني انه يشمل كل التغيرات التى حدثت في رأس المال خلال فترة مالية بخلاف التغيرات التي ترجع إلى استثمارات إضافية لملاك الشركة. كما أشار المعيار المصري المعدل (١) أن الدخل الشامل يتضمن إعادة قياس المزايا المحددة، والمكاسب والخسائر الناتجة من ترجمة القوائم المالية بعملة أجنبية لنشاط أجنبي، والمكاسب والخسائر الناتجة عن إعادة تقييم الأصول المتاحة للبيع والجزء الفعال من المكاسب والخسائر على أدوات التغطية المستخدمة للتحوط للتدفقات النقدية (الحوشي، ٢٠١٨).

وفي ذات السياق قامت بعض الدراسات بتوضيح تعريفات للدخل الشامل، تتقارب في مفهومها مع المفاهيم الواردة باصدارات المعايير السابقة. فقد عرف (الجبوري،٢٠١١) الدخل الشامل بأنه يمثل التغيرات في صافى الأصول أو حقوق الملكية فيما عدا الناتجة عن استثمارات الملاك وتوزيعات الأرباح لهم. كما أوضح (Firescu, 2015) الدخل الشامل بأنه" مقياس واسع للأداء يشتمل على تأثير المعاملات والأحداث الأخرى للشركة." وبالتالي، فهو يمثل التغير في حقوق الملكية للشركة من مصادر بخلاف الاستثمارات بواسطة الملاك والتوزيعات لهم، سواء أكان في شكل مكاسب أو خسائر محققة أو غير محققة. بينما أوضح (Mohamed, 2018) أن الدخل الشامل يتكون من صافي الدخل بالإضافة إلى عناصر الدخل الشامل الآخر والتي تتمثل في التغيرات في القيمة العادلة والتي لا تدرج في قائمة الدخل ولكن تدرج في حقوق الملكية في المركز المالي والتي تشمل؛ الخسائر والمكاسب غير المحققة من تحويل استثمارات محتفظ بها إلى استثمارات مالية متاحة للبيع. واتفق معهم تعريف (Nishikawa et al., 2016)الذي يوضح الدخل الشامل بأنه "التغير في صافي الأصول خلال الفترة، ما عدا تلك التغيرات الناتجة عن المعاملات مع الملاك، والتي تتضمن الأصول والالتزامات المعترف بها والتي تم قياسها باستخدام أسس قياس ملائمة من منظور التقرير عن المركز المالي للشركة". كما أشار(Black ,2016) أن الدخل الشامل هو مقياس لجميع التغيرات في حقوق الملكية الناتجة عن جميع المعاملات والأحداث الاقتصادية خلال الفترة بخلاف التغيرات التي ترجع للملاك أنفسهم.

وتخلص الباحثة مما سبق أنه يمكن تعريف الدخل الشامل على أنه مقياس واسع للأداء يشتمل على تأثير المعاملات والأحداث الأخرى للشركة حيث يتكون من صافى الدخل بالإضافة إلى عناصر الدخل الشامل الآخر التي تتضمن جميع التغيرات في حقوق الملكية خلال الفترة باستثناء تلك التغيرات الناتجة عن الاستثمارات بواسطة الملاك والتوزيعات عليهم، وأن من أهم بنود الدخل الشامل التي تتمثل في التغيرات في القيمة العادلة والتي لا تدرج في قائمة الدخل ولكن تدرج في حقوق الملكية في المركز المالي؛ المكاسب والخسائر الناتجة عن ترجمة القوائم المالية لعملية أجنبية، المكاسب والخسائر غير المحققة من تحويل استثمارات محتفظ بها إلى استثمارات مالية متاحة للبيع، واعادة قياس خطط المزايا المحددة.

ويتضح من التعريفات السابقة للدخل الشامل الاتفاق على أن الدخل الشامل ينقسم إلى مكونين يتمثلا في صافي الدخل وبنود الدخل الشامل الآخر كما يلي:

أ. صافي الدخل: والذي يشمل الدخل الناتج من العمليات المتكررة والمستمرة والدخل المحقق من البنود غير العادية.

ب. بنود الدخل الشامل الآخر: ويشمل الإيرادات والمصروفات والمكاسب والخسائر المعترف بها بموجب مبادئ المحاسبة المقبولة قبولاً عاماً أو التي لم تدخل في قياس صافى الدخل وهي ذات طبيعة مؤقتة ولذا لا تدخل في قياس صافى الدخل وتتمثل في:

- ☒ تعديلات الحد الأدنى المطلوب لالتزام المعاشات التقاعدية للموظفين.
- ☒ تعديلات ترجمة العملات الأجنبية.
- ☒ الخسائر أو المكاسب غير المحققة على الأوراق المالية المتاحة للبيع.
- ☒ التعديلات على الأوراق المالية المعدة للتحوط للتدفقات النقدية أو العملات الأجنبية.

ومن جانب آخر، فقد أوضحت دراسة (محمد، ٢٠١٩) الإنتقاد لوجود مصطلحين (إجمالي الدخل الشامل والدخل الشامل الآخر) في البحوث والدراسات المحاسبية حيث يسبب نوع من التشويش للقارئ للوهلة الأولى فالدخل الشامل الآخر ما هو إلا العناصر أو البنود أو المكونات التي تضاف إلى صافى الدخل(ربح أو خسارة) لحساب الدخل الشامل والتي تتمثل في التعديلات على المكاسب والخسائر غير المحققة من الأصول المتاحة للبيع وتحوط الأوراق المالية والتدفق النقدي والتسويات المتعلقة بالمعاشات التقاعدية و تعديلات تحويل العملات الأجنبية، ولهذا من الأفضل أن يكون مصطلح الدخل الشامل بدلاً من الدخل الشامل الآخر وإجمالي الدخل الشامل. وتتفق الباحثة مع هذا الرأي لذا سوف يتم تناول مصطلح " الدخل الشامل " خلال البحث الحالي.

٢/٦- طرق وبدائل الإفصاح عن الدخل الشامل

يعتبر الإفصاح عن معلومات ملائمة وموثوق بها أساس كفاءة وتنشيط الأسواق المالية والتقليل لدرجة الحد من الاضطرابات والأزمات المالية، وتعد القوائم والتقارير المالية التي تصدرها الشركات من أهم مصادر هذه المعلومات، ومن ثم تناول العديد من معايير المحاسبة الأشكال البديلة للإفصاح عن الدخل الشامل. فمن ناحية، حدد معيار المحاسبة المالية رقم (١٣٠) (SFAS 130) ثلاث خيارات للإفصاح عن الدخل الشامل، وهي؛ أولاً **الإفصاح في قائمة الدخل**، والتي تتضمن كلاً من: مكونات صافي الدخل، بالإضافة إلى مكونات الدخل الشامل الآخر، وتنتهي بالدخل الشامل. **وثانياً الإفصاح في قائمة منفصلة للدخل الشامل**، والتي تبدأ بصافي الدخل، يليه مكونات الدخل الشامل الآخر، وتنتهي بالدخل الشامل. وأخيراً **الإفصاح عنه بقائمة التغيرات في حقوق الملكية** (أبو طالب، ٢٠١٦). وعلى الرغم من أن المعيار لم يتطلب شكلاً محدداً لعرض الدخل الشامل ومكوناته، إلا أن مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) شجع الشركات على عرض بنود الدخل الشامل الآخر أسفل صافي الدخل إما في نفس القائمة أو في قائمة منفصلة للدخل الشامل والتي تبدأ بصافي الدخل. واتفق مع ذلك (عصيمى،٢٠١٢) حيث أضاف للبدائل السابقة أنه يمكن الإفصاح عن بنود الدخل الشامل

الآخر في قائمة المركز المالي، وأن أفضل بديل للإفصاح عن الدخل الشامل هو الإفصاح في قائمة مالية مستقلة لما يوفره هذا البديل من معلومات مفيدة تعكس القيمة الحقيقية للشركة مما يفيد المستثمرين والمحللين الماليين في اتخاذ قراراتهم.

أما بالنسبة لمعايير المحاسبة الدولية (IASB)، فقد عرض معيار المحاسبة الدولي رقم (١) المعدل (IAS 1) بديلين للإفصاح عن الدخل الشامل، هما: الإفصاح من خلال قائمة واحدة، أو الإفصاح من خلال قائمتين. وأوضح المعيار أنه يجب أن يعرض بنود الدخل الشامل الآخر مجمعة ومصنفة حسب طبيعتها من حيث بنود يعاد تصنيفها في الأرباح والخسائر في الفترات التالية وبنود لا يعاد تصنيفها في الأرباح والخسائر، بالإضافة إلى ضرورة الإفصاح عن نصيب الشركات الشقيقة والمشروعات المشتركة كأحد عناصر الدخل الشامل والتي تمت المحاسبة عنها بطريقة حقوق الملكية، وقد استبعد المعيار الدولي البديل الخاص بالإفصاح عن الدخل الشامل في قائمة التغيرات في حقوق الملكية، **أما معيار المحاسبة المصري المعدل رقم (1)** فقد سمح ببديل واحد للإفصاح عن الدخل الشامل وهو الإفصاح عن عناصر الدخل الشامل الآخر في قائمة الدخل الشامل والتي تبدأ بصافي الربح أو الخسارة مضافاً له عناصر الدخل الشامل الآخر وصولاً للدخل الشامل.

ويتضح للباحثة مما سبق أنه بالرغم من اتفاق المعايير المختلفة على مفهوم وبنود الدخل الشامل إلا أنها اختلفت من حيث تفضيلها لبدائل الإفصاح عنه، وهو ما يشير إلى اختلاف وجهة نظر القائمين على إعداد هذه القوائم حول البديل الأمثل للإفصاح عن الدخل الشامل والذي يحقق الفوائد التي ترجوها هذه المعايير عندما طالبت بقياس الدخل الشامل والإفصاح عنه.

وتخلص الباحثة مما سبق إلى وجود خيارين مسموح بهما الآن للافصاح عن الدخل الشامل وفقا لمعايير المحاسبة الدولية والأمريكية؛ **أولهما، قائمة** واحدة للأرباح والخسائر والدخل الشامل، والتي تتضمن صافي الدخل، وعناصر الدخل الشامل الآخر، وتنتهي بالدخل الشامل. **وثانيهما، قائمتان** منفصلتان: القائمة الأولى، قائمة الدخل، والتي تتضمن مكونات صافي الدخل. والقائمة الثانية، قائمة الدخل الشامل، والتي تبدأ بصافي الدخل، مضافاً إليه مكونات الدخل الشامل الآخر، وتنتهي بالدخل الشامل. بينما سمحت معايير المحاسبة المصرية ببديل واحد فقط للإفصاح عن الدخل الشامل، وهو الإفصاح من خلال قائمتين منفصلتين.

ورغم تفضيل **IASB** لعرض الأرباح أو الخسائر في قائمة واحدة للأرباح أو الخسائر والدخل الشامل، فإنه لم يشترط ضرورة تطبيق هذا البديل. وبدلاً من ذلك، حافظ المجلس على خيار الإفصاح من خلال قائمة واحدة أو قائمتين منفصلتين. ويرجع ذلك إلى الردود السلبية على مقترح المجلس، والذي يقضي بإلغاء الخيار المتاح للشركات بأن يتم عرض مكونات الدخل والدخل الشامل الآخر من خلال قائمتين منفصلتين. فقد رأى المعارضون لهذا المقترح، أن الدخل الشامل يفتقد إلى وجود تعريف واضح. لذلك، فإنه يتعين عدم عرض الدخل الشامل بالقرب من الأرباح والخسائر بسبب ما سيؤدي إليه ذلك من إحداث تشويش لمستخدمي القوائم المالية.

وفي هذا السياق، تم توجيه العديد من الإنتقادات لخيار الإفصاح عن الدخل الشامل من خلال القائمة الواحدة، والتي من أهمها (Black, 2014; Khan ad Bradbury ,2016):

- أن الدخل الشامل أكثر تقلباً مقارنة بصافي الدخل، مما سيؤدي إلى زيادة تقييم المستثمرين لمخاطر الشركة.
- أن القائمة الواحدة قد تخفض من أهمية صافي الدخل بجعله مجاميع فرعية.
- أن إدراج عناصر الدخل الشامل الآخر جنباً إلى جنب مع نتائج الأعمال الأساسية، رغم أنها مختلفة في طبيعتها، بالإضافة إلى أنها أقل قابلية للتحكم فيها، ومن الصعب التنبؤ بها، وغير منسوبة إلى الأداء الإداري، قد يربك مستخدمي القوائم المالية، مما قد يؤدي إلى تفسير أداء الشركة بشكل غير صحيح.

ومن ناحية آخرى، أصدر مجلس معايير المحاسبة المالية في ١٥ يونيو ٢٠١١ تعديلاً بشأن الإفصاح عن الدخل الشامل (FASB: ASU 2011-05, Topic 220). وبموجب هذا التعديل، أصبحت الشركات مطالبة بعرض الدخل الشامل من خلال بديلين فقط، هما:

- **قائمة واحدة**: تتضمن مكونات ومجموع صافي الدخل، ومكونات الدخل الشامل الآخر وتنتهي بالدخل الشامل.
- **قائمتان منفصلتان:** القائمة الأولى، وتتضمن مجموع صافي الدخل ومكوناته. أما القائمة الثانية، فتبدأ بصافي الدخل بالإضافة إلى الدخل الشامل الآخر ومكوناته، وتنتهي بالدخل الشامل.

وبذلك، تم استبعاد البديل الثالث الذي كان متاحاً قبل هذا التعديل، وهو عرض الدخل الشامل في قائمة التغيرات في حقوق الملكية. وقد أوضح المجلس أن هدف هذا التعديل هو جعل عرض معلومات الدخل الشامل أكثر وضوحاً بالقوائم المالية. يضاف إلى ذلك، مساعدة المستثمرين والمقرضين والمستخدمين الآخرين في تقييم أنشطة الشركة وتدفقاتها النقدية، وكذلك تحسين القابلية للمقارنة والاتساق والشفافية بين عرض القوائم المالية لصافي الدخل والدخل الشامل المعدة وفقاً للمبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً، وتلك المعدة وفقاً لمعايير التقرير المالي الدولية.

٣/٦- جودة التقارير المالية من منظور محاسبي

يشار إلى مصطلح الجودة في الفكر المحاسبي بجودة المعلومات المحاسبية التى يتم الإفصاح عنها والتي تتضمن أيضا مجموعة من المفاهيم من بينها جودة التقارير المالية، جودة الإفصاح، وجودة الأرباح. وفيما يتعلق بمفهوم جودة التقارير المالية، فقد تناولت العديد من الدراسات هذا المفهوم واختلفت فيما بينها، ومن ثم تتناول الباحثة في هذا الجزء أولاً مفهوم جودة التقارير المالية، وثانياً أهميتها وأخيراً أهم المقاييس المستخدمة لقياسها كما يلي:

١/٣/٦ مفهوم جودة التقارير المالية

في الأدب المحاسبي يعني مصطلح جودة المعلومات المحاسبية بعدد من المسميات، وتعد جودة المحاسبة وجودة التقرير المالي الأكثر شمولاً في هذا المجال، وفيما يتعلق بمفهوم جودة التقارير المالية يتضح أنه ليس هناك تعريف موحد. فقد عرف (أبو الخير، ٢٠٠٧) مفهوم جودة التقارير المالية على

أنه ينطوي على خصائص المعلومات المالية التي تتضمنها تلك التقارير. وعلى الرغم من عدم وجود اتفاق بين الهيئات على خصائص محددة، إلا أن تلك الخصائص تنبثق من منفعة المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات والتي تتوقف على درجة الثقة في المعلومات من ناحية، وعلى ملاءمة تلك المعلومات من ناحية أخرى، وعلى قابلية تلك المعلومات للمقارنة من ناحية ثالثة. فالعوامل الثلاثة مجتمعة تساهم في تحسين منفعة المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات. وبالتالي فإن خصائص المعلومات المحاسبية تشكل اطاراً عاماً لجودة التقارير المالية ومنها يتم تحديد المدخل المناسب لتحديد مفهوم الجودة، منها على الأخص، مدخل منفعة المعلومات المالية للقرارات والذي يركز على المنفعة بالنسبة لقرارات مستخدمي القوائم المالية، ومدخل الحوكمة الذي يركز على تسهيل عمليات مراقبة أصحاب المصالح لأداء الإدارة.

ويرى (Iatridis, 2010) أن التقرير المالي يتصف بالجودة عندما تكون الشركة أقل إدارة أرباح وأكثر اعترافاً بالخسائر وأن تكون المعلومات التي تحتويها أكثر ملاءمة. بينما يرى (Cheung et al.,2010; Sunder, 2016) جودة التقارير المالية تتعلق بمدى استيفاء المعلومات المحاسبية التى تحتويها التقارير بمعايير اعدادها وأن تكون ملاءمة لاتخاذ القرارات وأن تقدم في الوقت المناسب وتعود بالنفع على المستخدمين وتعبر عن حقيقية الوضع المالي للشركة. وفي ذات السياق أوضح (الصيرفي، ٢٠١٥) أن جودة التقارير المالية تعني اعدادها وفق الإطار المطبق وان تساعد على توصيل محتواها لمستخدميها في التوقيت المستخدم. وقد عرفها البعض (Dechow ,et al ,2010 ; Habib & Jiang, 2015) علي أنها توفير معلومات أكثر عن خصائص الأداء المالي للشركة، التي تعتبر ملائمة لاتخاذ قرارات معينة، من خلال متخذ قرار معين.

ومن ثم، يتضح للباحثة أنه على الرغم من أهمية جودة التقارير المالية للعديد من المستفيدين مثل الإدارة، المستثمرين، الجهات الرقابية وغيرها، إلا أن الفكر المحاسبي لم يتوصل لمفهوم محدد وشامل لها. ويعتبر تعدد المفاهيم خلال الدراسات المحاسبية للتعبير عن جودة التقارير المالية فى إطار الخصائص النوعية التى يجب توافرها فى المعلومات المحاسبية التى تحتويها تلك التقارير. وبالتالى لا يوجد تعريف نهائي متفق عليه بين الباحثين لمفهوم جودة التقارير المالية، حيث يختلف مفهوم الجودة باختلاف وجهات نظر وأهداف منتجي ومستخدمي التقارير، وتدور معظم تعريفات جودة التقارير المالية فى الدراسات السابقة حول اعتبار جودة التقارير المالية يتم التعريف بها من خلال مدى منفعة المعلومات التي تحتويها التقارير المالية لمستخدميها.

وفي ذات السياق عرف (مليجي، ٢٠١٤) جودة المعلومات المحاسبية بأنها تعني مصداقية المعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية وما تحققه من منفعة للمستخدمين، ولتحقيق ذلك يجب أن تخلو من التحريف والتضليل وأن تعد في ضوء مجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية، بما يحقق الهدف من استخدامها.

ويتضح مما سبق، أن مفهوم جودة التقارير المالية يختلف باختلاف هدف مستخدمي تلك التقارير وتتعلق بكون المعلومات المحاسبية التى تحتويها التقارير المالية مستوفية لمعايير اعدادها وان تكون ملاءمة لاتخاذ القرار وتقدم في الوقت المناسب وتعبر عن حقيقة الشركة.

٢/٣/٦ أهمية جودة التقارير المالية

لقد أوضحت بعض الدراسات (Garcia et al., 2011; Kamath & Desai, 2014) أنه لا يعتبر توفير المعلومات المحاسبية التى تحتويها التقارير المالية بجودة مرتفعة هو الهدف في حد ذاته، وإنما يجب أن تكون هذه المعلومات ذات منفعة لمستخدميها من خلال تأثيرها على سلوك متخذي القرارات، بقدر تخفيضها لمستوى خطر المعلومات الذي يواجهونه عند اتخاذهم للقرارات التى تحقق مصالحهم.

ولقد تناولت العديد من الدراسات (Biddle et al , 2009 ; Skaife et al,2013 ; Lin et al , 2015; Anne & Scott , 2010) الأثر الإيجابي لجودة التقارير المالية على كفاءة الإستثمار، وخلصت تلك الدراسات إلي أن من أهم مزايا زيادة جودة التقارير المالية تخفيض عدم تماثل المعلومات بين الإدارة والمستثمرين، وبالتالي زيادة قدرة المستثمرين علي مراقبة أنشطة الإدارة، ويؤدي زيادة تماثل المعلومات إلي التخلص من العديد من المشاكل التي ترتبط بصورة مباشرة بكفاءة الاستثمار، فكلما زادت جودة التقارير المالية كلما انخفض الأثر السلبي للقيود التمويلية علي الإستثمار، من خلال تخفيض عدم تماثل المعلومات، مما يشير إلي أهمية جودة التقارير المالية في زيادة استثمارات الشركة وتخفيض تكلفة التمويل.

كما تظهر أهمية جودة التقارير المالية عند إتمام عمليات الإندماج والإستحواذ، وفي هذا الشأن فقد أوضح (Skaife et al ,2013) أن انخفاض جودة التقارير المالية له آثار متعددة عند عمليات الإندماج والإستحواذ من أهمها، دفع المشتري علاوة أكبر، زيادة حالات إعادة التفاوض بشأن الإتفاقيات وقد تصل إلي انهائها، زيادة احتمال اعادة اصدار القوائم المالية التى تتمثل في تصحيح القياس والإعتراف والإفصاح عن عناصر القوائم المالية السابق إصدارها، لإظهار آثار تصحيح أخطاء الفترات السابقة في تلك القوائم كما لو كانت هذه الأخطاء لم تحدث مُطلقاً.

ويُقصد بأخطاء الفترات السابقة في هذا التعريف؛ الأخطاء الحسابية، والأخطاء في تطبيق المبادئ المحاسبية، وتجاهل حقائق معينة كانت موجودة في تاريخ إعداد القوائم المالية (الشريف، ٢٠١٤).

٣/٣/٦ مقاييس جودة التقارير المالية:

وفيما يتعلق بقياس جودة التقرير المالي، فقد تعددت المقاييس التي تناولتها الدراسات السابقة (Cheung et al.,2010; Jara & Tomas , 2013 ; Palea , 2013 ; Kamath & Desai , 2014; Kao & Wei, 2014 ;Yurisandi & Puspitasari , 2015 ; Sunder,2016 ; Manganaris et al., 2016) فقد اعتمدت بعض الدراسات (Barua , 2005 ; Beest et al ,2009 ; Cheung et al, 2010) على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية Qualitative characteristics لقياس جودة التقارير المالية وذلك طبقاً للاطار المفاهيمي الجديد للمحاسبة المالية ٢٠١٠ عن كل من مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB وهي الخصائص التي تجعل المعلومات المحاسبية أكثر منفعة لمستخدميها في اتخاذ القرارات، وتتضمن مجموعة خصائص نوعية رئيسية Fundamental Qualitative Characteristics وأخرى خصائص نوعية معززة Enhancing Qualitative Characteristics.

وفيما يتعلق بالخصائص النوعية الرئيسية فإنها تتضمن خاصيتين؛ تعتبر الأولى الملاءمة Relevance والتى تعني أن تكون المعلومة قادرة على المساعدة في اتخاذ القرارات بشكل أفضل من عدم وجودها بحيث تحدث تغييراً في قرارات مستخدميها. ولكي تصبح المعلومات قادرة على إحداث فرق في قرار معين يجب أن تنطوي على قيمة تنبؤية إذا كان من الممكن استخدامها كمدخلات في النماذج المستخدمة للتنبؤ بالأحداث والنتائج المستقبلية. وقيمة تأكيدية أو تغذية عكسية تؤكد أو تنفي الأحداث السابقة أما الخاصية النوعية الرئيسية الثانية فتتمثل في التمثيل الصادق Faithful representation وتعني عرض المعلومات المحاسبية بصورة صادقة وحقيقة للأوضاع المالية والإقتصادية داخل الشركة وذلك بأن تكون المعلومة مكتملة وحيادية وخالية من الأخطاء.

أما الخصائص النوعية المعززة والتي تعزز من منفعة المعلومات المحاسبية فتشمل مايلي:

أ. القابلية للمقارنة ومن خلالها يمكن لمستخدمي المعلومات المحاسبية من المقارنة بين عناصر القوائم المالية.

ب. القابلية للتحقق والتي يمكن من خلالها تمكين مستخدمي المعلومات المحاسبية التحقق والوصول لإتفاق حول التمثيل الصادق للمعلومات.

ج. الوقتية والتي تعني توفير المعلومات لمستخدميها في الوقت المناسب لاتخاذ القرارات.

د. القابلية للفهم من خلال عرض المعلومات المحاسبية لمستخدميها بصورة واضحة تجلعها قابلة للفهم.

وقد خلصت تلك الدراسات إلى أن الخصائص النوعية للمعلومات الواردة بالقوائم المالية تصلح كمقياس لجودة الأرباح، والتي بدورها تنعكس علي جودة التقارير المالية. كما قامت دراسة (Cheung et al, 2010) بعمل مقابلات شخصية وإرسال قوائم استقصاء إلى الأكاديميين لمعرفة وجهة نظرهم فيما يتعلق بجودة التقارير المالية، وماذا تعني جودة التقارير المالية. واتفقت بعض الآراء على أن الجودة تعني أن تكون المعلومات المحاسبية التي توفرها التقارير المالية، ملائمة للقرارات وأن تكون فى الوقت المناسب، أما البعض الآخر فيرى أن الجودة هى أن تكون المعلومات نافعة للمستخدمين، ويتطلب هذا تحديد من هم مستخدمى المعلومات المالية ومتى تكون هذه المعلومات نافعة. أما البعض الآخر فيرى أن الجودة تتمثل فى امكانية الإعتماد Reliabilityعلى المعلومات والقابلية للمقارنة.Comparability كما أن البعض الآخر يوازن بين هذه الخصائص، حيث يرى أن الجودة هى توفير معلومات تفصح عن الحقيقة وتحقق العدالة وأن تكون ملائمة ويمكن الاعتماد عليها، وعلى الشركات توفير المعلومات التى تحقق ذلك.

كما استخدمت العديد من الدراسات (Kazemi et al ,2011; Karami & Farzad, 2013; Hu et al., 2014) مستوي التحفظ المحاسبي[١] accounting Conservatism كمقياس لجودة التقارير المالية، حيث توصلت تلك الدراسات إلي أن التحفظ المحاسبي يحد من قدرة الإدارة علي اخفاء الأنباء غير السارة والمبالغة في الأداء المالي للشركة، وهو ما يؤدي إلي تخفيض عدم تماثل المعلومات. كما أضافت دراسة (Kazemi et al ,2011) أن هناك علاقة بين التحفظ المحاسبي وجودة الأرباح من حيث الاستمرارية، القدرة التنبؤية، الملاءمة والوقتية. واتفق مع ذلك أيضا (شرف، ٢٠١٧) حيث استخدم التحفظ المحاسبي مقياس لجودة التقارير المالية متفقاً مع Jara & Tomas 2013, في أن التحفظ المحاسبي أصبح أكثر وضوحاً في ظل معايير التقارير المالية الدولية كما أكد على ذلك Santos, 2014 وأوضح أن تبني معايير التقارير المالية الدولية زاد من مستوى التحفظ وحسن الإعتراف بالخسائر في الوقت المناسب وذلك مقارنة بمعايير المحاسبة المحلية وأن هذا من شأنه تحسين جودة المعلومات المحاسبية. وفي ذات السياق فقد أوضح Cordazzo, 2013 أن التحفظ المحاسبي تحسن بعد تبني معايير التقارير المالية الدولية، ويتضح ذلك من خلال الاعتراف بالخسائر المحتملة في مقابل عدم الاعتراف بالمكاسب المحتملة وهذا من شأنه يحد من السلوك الإنتهازي للمديرين وإدارة الأرباح، والحد من عدم تماثل المعلومات بالإضافة الى حماية المستثمرين من الإفصاح عن الأداء غير الحقيقي ويعد هذا مؤشر هام لجودة التقارير المالية والذي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالتحفظ المحاسبي.

ومن جانب اخر، اتفقت بعض الدراسات (Dechow et al, 2010; Rahman & Yammeesri ,2010 ; Iatridis, 2011; Goel , 2012) على قياس جودة التقارير المالية من خلال ممارسات إدارة الأرباح، وأوضحت تلك الدراسات وجود علاقة سلبية بين إدارة الأرباح وجودة الأرباح ومن ثم جودة التقارير المالية، لأن إدارة الأرباح يترتب عليها العديد من الآثار السلبية علي منفعة المعلومات المتاحة لمستخدمي القوائم المالية بسبب انخفاض جودة الأرباح وعدم تمثيلها للأداء الحقيقي للشركة. وسوف يعتمد البحث الحالي على الإدارة الحقيقية للأرباح كمقياس لجودة التقارير المالية.

١/٣/٣/٦ الإدارة الحقيقية للأرباح كمقياس لجودة التقارير المالية (Real Earning Management)

تعددت المفاهيم المستخدمة لإدارة الأرباح حيث عرف (فريحات، ٢٠١٤) إدارة الأرباح أنها ممارسة تنتهجها إدارة الشركات من أجل تحقيق أهداف خاصة بها من خلال ما تسمح به المبادئ والمعايير والطرق المحاسبية. ووفق دراسة (يونس، ٢٠١٩) عرفت إدارة الأرباح على أنها مجموعة من الممارسات المحاسبية المختلفة التي تتم من قبل المديرين بهدف التأثير على الأرقام المحاسبية من خلال استغلال المرونة التي تسمح بها السياسات المحاسبية وممارسة التقديرات الشخصية وذلك لتحقيق مصالح شخصية أو لتضليل مستخدمي القوائم المالية فيما يتعلق بالأداء المالي للشركة.

[١] . التحفظ المحاسبي يعتبر من أقدم القضايا التي لاقت اهتماماً كبيراً في الفكر المحاسبي: ويعني تأجيل الاعتراف بالاخبار السارة (الأرباح)وتعجيل الاعتراف بالاخبار السيئة،أو الاعتراف بالخسائر في الوقت المناسب أو عدم توقع اي ربح مع توقع كل الخسائر (Zhang, 2011; Jara & Tomas ,2013; Ruch & Taylor ,2015) .

ويتفق البعض (Goel, 2012; Lin et al, 2014) على تعريف إدارة الأرباح بأنها السلوك المحاسبي الذي يقوم به المديرون لتحقيق أهداف انتهازية، أو لتحسين صورة الشركة أمام الطرف الثالث، أو مستخدمي القوائم المالية، مع عدم الخروج عن المعايير المحاسبية، حيث يستخدم المديرون المرونة المسموحة لهم في اختيار السياسات المحاسبية لتحقيق أهدافهم الذاتية وتضليل مستخدمي القوائم المالية، فيما يتعلق بالأداء الاقتصادي للشركة، أو التأثير على التعاقدات التي تعتمد على الأرقام المحاسبية المنشورة.

وفيما يتعلق بطرق وأساليب إدارة الأرباح فقد اتفقت العديد من الدراسات (Nelson et al, 2003; Scott and Pitman, 2005; Mcvay ,2006; Roychowdhury, 2006) على أن هناك مدخلين لإدارة الأرباح هما المدخل المحاسبي، والذي يعتمد بصفة أساسية علي الاختيار من بين السياسات المحاسبية الموجودة فيGAAP و التقديرات الشخصية للإدارة، والمدخل الحقيقي والذي يتم من خلال الأنشطة التمويلية والتشغيلية، والتي تخضع لسلطة وقرارات الإدارة. وقد أوضح (Chen & Hung, 2022; Rachmawati, 2019؛ البحراوي، ٢٠٢١؛ الفداوي، ٢٠١٦) أن إدارة الأرباح، وفقاً للمدخل الحقيقي يمكن أن تتم باستخدام ثلاث إدارات هي؛ إدارة المبيعات، إدارة المصروفات الاختيارية مثل مصروفات البحوث والتطوير ومصروفات الصيانة، وإدارة الإنتاج.

يتضح من مفهوم إدارة الأرباح وما يترتب عليه من دوافع وحوافز لممارسته، أن الإدارة – بحكم مسئوليتها عن نشاط الشركة وإعداد التقارير المالية – تمارس العديد من الطرق والاستراتيجيات والأساليب؛ من أجل التأثير على صافي الدخل؛ للوصول إلى الدخل المرغوب فيه، الذي يتفق مع الهدف العام للشركة، سواء بتعظيمه أو تخفيضه أو تحقيق الاستقرار له. وتعتبر الإدارة الحقيقية للأرباح هي النوع الآخر من إدارة الأرباح التي يلجأ المديرون لاستخدامها من أجل الوصول للأرباح المستهدفة أو تحقيق أغراض خاصة. ويعتمد هذا النوع من الممارسات على القرارات التشغيلية والاستثمارية.

وقد تعددت الأنواع والطرق التي تتم من خلالها ممارسة الإدارة الحقيقية للأرباح. ومع اختلاف هذا النوع عن إدارة الاستحقاقات في عدة نقاط، إلا أن أهمها التوقيت الذي تتم خلاله عملية إدارة الأرباح، حيث يمكن للمديرين أن ينتظر حتى نهاية السنة المالية للقيام بإدارة الاستحقاقات، بينما تتم ممارسات الإدارة الحقيقية للأرباح خلال السنة المالية ولا تتطلب الانتظار لنهاية السنة. ومن هنا، فلكل نوع من أنواع إدارة الأرباح مزاياه وعيوبه؛ فلا يمكن أن نعتبر أحدهما الأفضل؛ فهذا يختلف تبعا للظروف، فقد تكون الإدارة الحقيقية للأرباح هي الأفضل في ظل الظروف الاقتصادية السائدة. وقد بدأ مؤخرًا الاهتمام والتركيز على هذا النوع من إدارة الأرباح، وكَثُر انتشاره في ظل الظروف الراهنة؛ وخصوصا بعد ما حدث من اهتزاز في مدى صدق القوائم المالية وصدور قانون "Sox" (Kim, B, M. Pevzner and L. Lei. 2010)، مما أدى إلى التركيز على ممارسات الادراة الحقيقية للأرباح، ومن ثم اتخذت الباحثة الادارة الحقيقية للأرباح مقياس لجودة التقارير المالية.

حيث أنها تَدَخُّل مقصود من جانب الإدارة في عملية إعداد القوائم المالية بغرض تحقيق بعض المكاسب الخاصة، والبعض الآخر يرى (Zang, A. 2007) أنها ممارسات مقصودة من قِبَل الإدارة بشأن قياس الربح والتقرير عنه بما يعكس رغبات ومصالح الإدارة أكثر من كونه انعكاسا للأداء الاقتصادي الحقيقي للشركة.

في حين اتفق الكثير من الباحثين على تسمية هذه الممارسة للتغيير في الربح بالإدارة الحقيقية للأرباح "Real Earning Management" وذلك نتيجة استخدام الإدارة للأنشطة الحقيقية للشركة في التأثير على رَقْم الأرباح، مثل نشاط المبيعات أو نشاط الإنتاج وما سواهما من الأنشطة العادية للشركة.

ومع تأكيد الدراسات السابقة على اعتماد الإدارة الحقيقية للأرباح على قرارات الأنشطة التشغيلية، وهيكلة الصفقات التجارية، وتوقيتات عمليات بيع الأصول؛ يعرفها "Zang, 2007" بأنها إجراءات تهدف لتغيير الأرباح المعلن عنها في اتجاه معين، ويتحقق هذا التغيير من خلال هيكلة المعاملات والتلاعب بالتوقيتات أو المعاملات المالية؛ للوصول إلى المستوى الأمثل.

التغيير المتعمد من الإدارة في رَقْم الربح لإدارته بشكل موضوعي من خلال قرارات ممارسات الأنشطة داخل الشركة، سواء المتعلقة بعمليات التشغيل أو العمليات الاستثمارية، وسواء أكان الدافع انتهازيا أو كفاءة. ويمثل توقيت المعاملات عنصرًا مهما لإتمامها؛ كما يترتب عليها تدفقات نقدية حالية ومستقبلية، مثل تأجيل المصروفات التقديرية أو تسريع عمليات البيع".

فبالنسبة للإدارة الحقيقية للأرباح، يتضح أن لكل نوع من ممارساتها وأساليبها نموذجاً لقياسه، ولكن سوف تستخدم الباحثة أكثر النماذج انتشارا، وفيما يلي عرض مقياس الإدارة الحقيقية للأرباح، متمثلا في ثلاثة مقاييس كما يلي.

١. إدارة المبيعات:

تقاس بالتغير في التدفقات النقدية، حيث إن محاولة المديرين التغييرَ في المبيعات من خلال تخفيض الأسعار أو التسهيلات الائتمانية يؤثر سلبا ويخفض التدفقات النقدية المستقبلية، بينما قد يَزِيد من التدفقات النقدية في هذه الفترة؛ وبهذا تعد التدفقات النقدية ذات علاقة خطية مع المبيعات والتغير في المبيعات، ويمكن احتسابها والتنبوء بها كما يتضح:

التدفقات النقدية غير العادية للشركة (Abnormal cash flow (Abn_CFO)): وهو المقياس الذي يعبر عن التدفقات النقدية غير العادية للعمليات خلال العام ويتم حسابه وَفْقَ كل سنة مالية وعلى نوع النشاط الذي تمارسه الشركة، ويمكن التنبوء بها خلال فترة معينة كما بنموذج (Cohen et al., 2008) التالي:

$$CFO_t / Assets_{t-1} = \beta_0 (1/Assets_{t-1}) + \beta_1 (Sales_t / Assets_{t-1}) + \beta_2 (\Delta Sales_t / Assets_{t-1}) + \varepsilon_t$$

حيث إن كلا من β_0 ثابت النموذج، β_1 ، β_2 مؤشرات لنموذج الانحدار.

CFO_t : تمثل التدفقات النقدية من العمليات خلال الفترة t.

$Assets_{t-1}$: جملة الأصول للسنة السابقة.

$Sales_t$: صافي المبيعات خلال الفترة t.

$\Delta Sales_t$: التغير في المبيعات بين العام الحالي والعام السابق، الذي يحسب بالمعادلة التالية:

$$\Delta Sales_t = sales_t - sales_{t-1} .$$

حيث يعتبر مقياس التدفقات النقدية مقياسا عكسيا للإدارة الحقيقية للأرباح (١)

٢. قياس تكلفة الإنتاج:

ترتبط تكلفة الإنتاج التام المَبِيع مع كل من المخزون والتغير في المخزون، وكل منها يرتبط مع المبيعات ويكون كل منها ذا علاقة خطية مع المبيعات؛ وبهذا يمكن احتسابها والتنبوء بها كما يتضح:

تكاليف الإنتاج غير العادية (Abnormal production costs (Abn_Prod)): وهو المقياس الذي يعبر عن تكاليف الإنتاج غير العادية والذي يحسَب من خلال مجموع تكلفة السلع المَبِيعة والتغير في المخزون خلال فترة معينة. ويمكن التنبوء بتكلفة الانتاج خلال فترة ما كما بنموذج "Cohen et al., 2008" التالي:

$$Prod_t / Assets_{t-1} = \alpha_0 (1/Assets_{t-1}) + \alpha_1 (Sales_t/Assets_{t-1}) + \alpha_2 (\Delta Sales_t / Assets_{t-1}) + \alpha_3 (\Delta Sales_{t-1}/Assets_{t-1}) + e_t$$

حيث إن كلا من α_0 ثابت النموذج ، α_1 ، α_2 ، α_3 تمثل مؤشرات للنموذج.

$Prod_t$: تمثل تكاليف الإنتاج خلال الفترة t.

$\Delta Sales_{t-1}$: تمثل التغير في المبيعات بين العام السابق والعام الذي يسبقه.

حيث يعتبر مقياس التغير في الإنتاج مقياسا طرديا للإدراة الحقيقية (٢)

٣. قياس النفقات التقديرية:

ترتبط النفقات التقديرية بكل من نفقات البحوث والتطوير والدعايا والإعلان ونفقات البيع والمصاريف العمومية والإدارية، ومن ثم يتم احتساب قيمته الحقيقية من خلال **التكاليف النثرية أو التقديرية غير العادية (Abnormal discretionary expenses (Abn_Discexp)):** وهو المقياس الذي يعبر عن التكاليف النثرية أو التقديرية غير العادية من خلال مجموع نفقات البحوث والتطوير والدعاية والإعلان ونفقات البيع والمصاريف العمومية والإدارية. ويمكن التنبوء بها خلال فترة ما من خلال نموذج (Cohen et al., 2008) التالي:

$$Discexp_t / Assets_{t-1} = \mu_0 (1/Assets_{t-1}) + \mu_1 (Sales_{t-1}/Assets_{t-1}) + v_t$$

حيث إن كلا من μ_0 ثابت النموذج ، μ_1 تمثل مؤشرات لنموذج الانحدار.

حيث يعتبر مقياس النفقات التقديرية مقياسا عكسيا للإدارة الحقيقية **(٣)**

كما أن النفقات التقديرية ذات علاقة خطية مع المبيعات، وتتعامل هذه المعادلة مع جميع النفقات جملة واحدة حيث تُحسَب جملة النفقات من نفقات بحوث وتطوير ودعاية وإعلان وصيانة وسفر ومصروفات إدارية وعمومية.

وهكذا يعبر عن الإدارة الحقيقية للأرباح (REM) بمتغير كمي يأخذ أرقاما عددية تُحتسَب عن طريق جمع مقاييس الثلاثة السابقة، لاستخراج "REM"؛ وذلك وَفْقَ نموذج Cohen et al., 2008 كما بالمعادلة التالية:

REM_Index : – standardized *Abn_CFO* + standardized *Abn_Prod* – standardized *Abn_Discexp* (positive composite score of real earnings management). Standardized measure for each variable = [variable – mean(variable)] / standard deviation(variable)

وهكذا يتضح من هذه المعادلة أن:

مقياس التدفق النقدي يمثل مقياسا سلبيا للإدارة الحقيقة للأرباح.

مقياس الإنتاج يمثل مقياسا إيجابيا للإدارة الحقيقة للأرباح.

مقياس المصروفات التقديرية يمثل مقياسا سلبيا للإدارة الحقيقة للأرباح

٤/٦ تحليل العلاقة بين تبني الشركات الإفصاح عن الدخل الشامل وجودة التقارير المالية واشتقاق فرض البحث الرئيسي.

سوف يتم في هذا الجزء تحليل العلاقة بين الإفصاح عن الدخل الشامل وجودة التقارير المالية، وفي هذا السياق فقد اختبرت العديد من الدراسات(Canina & Potter, 2019; Tsuji, 2013; Deol & Nazari, 2013; Bratten, et al., 2016; Park, 2018; يوسف، ٢٠١٦؛ ;Goncharov & Hodgson, 2011; Xiaoyan, et al., 2017 Hodgdon ,et al,2008 Penman & Zhang, 2002; Ta, 2014; Canina & Potter, 2019; Tsuji, 2013; Deol & Nazari, 2013; Bratten, et al., 2016; Park, 2018؛ الحوشي، ٢٠١٨) تأثير الإفصاح عن الدخل الشامل على جودة التقارير المالية مع اختلاف المقاييس المستخدمة لجودة التقارير المالية. حيث أنه فيما يتعلق بتأثير الإفصاح عن الدخل الشامل على إدارة الأرباح كمقياس لجودة التقارير المالية، فقد وجدت العديد من الدراسات (فريحات، ٢٠١٤ ؛ يونس، ٢٠١٩؛ Lin and rong, 2012 ؛ Igor and Allan,2011 ؛ Bagus, et al.,2016) أن هناك علاقة بين الإفصاح عن الدخل الشامل وإدارة الأرباح.

وفي هذا السياق وجد البعض (Lin and rong, 2012؛ Igor and Allan,2011 ؛Bagus, et al.,2016) أن الافصاح عن الدخل الشامل يحد من ممارسات إدارة الأرباح. حيث أكدت نتائج دراسة (Igor and Allan,2011) على أن غياب الإفصاح عن الدخل الشامل يجعل من الصعوبة الحصول على صورة واضحة عن الأداء المالي مما يشجع إدارة الشركة على ممارسات

إدارة الأرباح. كما أوضحت نتائج دراسة (Lin and rong, 2012) التي اختبرت العلاقة بين الإفصاح عن الدخل الشامل وإدارة الأرباح، بأن الإفصاح عن الدخل الشامل يؤثر على الحد من ممارسات إدارة الأرباح. وقد اتفقت مع ذلك دراسة (فريحات، ٢٠١٤) التى قامت بالتعرف على ما إذا كان الإفصاح عن الدخل الشامل يطور بشكل فعال شفافية إفصاح الشركات ويخفف من إدارة الأرباح، وتم تطبيق الدراسة على قطاع المصارف والخدمات المالية المدرجة في السوق المالية السعودية خلال الفترة من عام ٢٠٠٨_٢٠١٢ وقد تم أختبار أثر الإفصاح عن عناصر الدخل الشامل الآخر على إدارة الأرباح من خلال تحليل الانحدار المتعدد لمجتمع الدراسة، وأظهرت النتائج أن عناصر الدخل الشامل تلعب دور مهم في الدخل الشامل ككل ولها تأثير ذو دلالة إحصائية في إدارة الارباح ويرتبط الإفصاح عن عناصر الدخل الشامل الآخر بعلاقة سلبية مع إدارة الأرباح حيث أن هذا الإفصاح يمكن أن يحد من إدارة الأرباح وتحقيق فهم أفضل لأداء الشركات.

كما أظهرت نتائج (Bagus, et al.,2016) أن الإفصاح الأكثر تفصيلاً عن الدخل الشامل يجعل معلومات الشركة أكثر شفافية مما يقلل من عدم التماثل بين المديرين والمستثمرين حول أداء الربح بالشركة، ويقلل من إمكانية ممارسة الشركة لإدارة الأرباح. حيث توصلت نتائج تلك الدراسة إلى وجود علاقة سلبية بين الإفصاح عن الدخل الشامل وإدارة الأرباح فكلما زاد الإفصاح عن الدخل الشامل كلما ساهم ذلك في الحد من إدارة الأرباح بشكل أفضل.

واتفقت دراسة (يونس، ٢٠١٩) مع نتائج ما سبق بشأن العلاقة السلبية بين الإفصاح عن الدخل الشامل وإدارة الأرباح. حيث توصلت النتائج إلى أن الإفصاح عن الدخل الشامل يؤدي إلى تحسن مستوى الشفافية والإفصاح عن المعلومات المحاسبية والتى تنعكس بدورها على تحسين جودة الأرباح والحد من ممارسات إدارة الأرباح، كما أشارت نتائج التحليل إلى وجود علاقة ارتباط قوية بين الدخل الشامل، حجم الشركة ونسبة المديونية، صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية للشركة وإدارة الأرباح. ومن ثم، يوجد اتفاق بين معظم الدراسات السابقة بشأن أثر الإفصاح عن الدخل الشامل على إدراة الأرباح.

ومن جانب آخر، فيما يتعلق بتأثير الإفصاح عن الدخل الشامل على التحفظ المحاسبي كمقياس لجودة التقارير المالية، فقد وجدت العديد من الدراسات (Canina & Potter, 2019; Tsuji, 2013; Deol & Nazari, 2013; Bratten, et al., 2016; Park, 2018; Mahmood & Mahmood, 2019; Pronobis & Zulch , 2011; السيد؛ زلط، ٢٠٢٠) أن هناك علاقة بين الإفصاح عن الدخل الشامل والتحفظ المحاسبي.

وفي هذا السياق وجد البعض (Park, 2018; Canina & Potter, 2019; Penman & Zhang, 2002; Ta, 2014 السيد؛ زلط، ٢٠٢٠) أن هناك علاقة موجبة بين الإفصاح عن الدخل الشامل والتحفظ المحاسبي، فقد وجد Park, 2018 أن الإفصاح عن الدخل الشامل أكثر قدرة من صافى الدخل فى التنبؤ بالأداء المستقبلى مما يعكس أهمية معلومات الإفصاح عن الدخل الشامل فى التنبؤ باستمراية الأرباح كأحد مؤشرات جودة الأرباح المحاسبية، بالإضافة إلى التوضيح بأن تأثير الإفصاح عن الدخل الشامل يكون أكثر وضوحاً في الشركات كبيرة الحجم، وقد تم قياس جودة الأرباح

في هذه الدراسة بالتحفظ المحاسبي. ومن ثم، يتضح أن الإفصاح عن الدخل الشامل يؤثر ايجابياً على التحفظ المحاسبي.

واتفقت مع نتائج ما سبق، دراسة (السيد وزلط، ٢٠٢٠) التى هدفت تحديد دور الإفصاح عن معلومات الدخل الشامل فى التنبؤ باستمرارية الأرباح، وقد أجريت الدراسة التطبيقية على عينة مكونة من ٦٢ شركة من الشركات المقيدة في البورصة المصرية خلال عامي ٢٠١٦ و٢٠١٧. وذلك بعد تبني الشركات الإفصاح عن الدخل الشامل. وقد خلصت النتائج إلى قدرة الدخل الشامل الآخر وصافي الدخل على التنبؤ باستمرارية الأرباح، إلا أن الدخل الشامل الآخر كان أكثر قدرة من صافي الدخل على التنبؤ باستمراية الأرباح، فضلاً عن وجود فروق معنوية بين قطاعات سوق الاوراق المالية المصرى حول استمراية الأرباح. كما قدمت الدراسة مجموعة من التوصيات إلى الشركات والمنظمات المهنية لتعزيز دور الدخل الشامل الآخر وعناصره إلى جانب صافي الدخل فى التنبؤ باستمراية الأرباح. وتعتبر استمرارية الأرباح مؤشر لجودة الأرباح التى تشير إلى قدرة الأرباح فى التعبير عن الأرباح الحقيقية للشركة ومدى قدرتها على التنبؤ بالأرباح فى المستقبل (Penman & Zhang, 2002; Ta, 2014) لترشيد قرارات مستخدمي التقارير المالية.

ومن جانب آخر، فقد توصلت بعض الدراسات (Pronobis & Zulch , 2011; Marinho, 2016; Mahmood & Mahmood, 2019) إلى وجود علاقة سلبية بين الإفصاح عن الدخل الشامل والتحفظ المحاسبي. حيث أكدت نتائج دراسة (Pronobis & Zulch , 2011) التى أجريت على عينة مكونة من٩٦ شركة ألمانية خلال الفترة من ١٩٩٨ إلى ٢٠٠٧ إلى وجود تأثير سلبي للدخل الشامل الآخر على جودة الأرباح المقاسة بالتحفظ المحاسبي، كما أظهرت نتائج دراسة (Marinho, 2016) التى أجريت على عينة مكونة من ٢٢ شركة فى سوق الأوراق المالية البرازيلي إلى وجود تأثير سلبي للدخل الشامل الآخر على التحفظ المحاسبي، كما أشارت نتائج (Mahmood & Mahmood, 2019) عن وجود تأثير سلبي للدخل الشامل الآخر على جودة الأرباح المقاسة بالتحفظ المحاسبي بالتطبيق على عينة مكونة من ١٠٠ شركة أمريكية مقيدة في سبع قطاعات مختلفة خلال الفترة من ١٩٩٥ إلى ٢٠١٤.

ونظراً لأن التحفظ المحاسبي تحسن بعد تبني معايير التقارير المالية الدولية، ويتضح ذلك من خلال الاعتراف بالخسائر المحتملة في مقابل عدم الاعتراف بالمكاسب المحتملة، وهذا من شأنه يحد من السلوك الانتهازي للمديرين وإدارة الارباح، والحد من عدم تماثل المعلومات، ويحمي المستثمرين من الإفصاح عن الأداء غير الحقيقي، ويعد هذا مؤشراً هاماً لجودة التقارير المالية وتباعاً يعتبر التحفظ المحاسبي مقياس من مقاييس جودة الأرباح (خليل؛ محمد، ٢٠١٧ ,Zhang ;2013 ,Cordazzo). 2011;

يتضح مما سبق وجود إختلاف بين نتائج الدراسات السابقة حول طبيعة العلاقة بين معلومات الدخل الشامل والتحفظ المحاسبي، وقد يرجع ذلك إلى اختلاف البيئة التطبيقية، طبيعة الصناعة، الفترة الزمنية، ومؤشرات سوق الأوراق المالية وغيرها من العوامل. ومن ثم، تخلص الباحثة مما سبق وجود علاقة بين الإفصاح عن الدخل الشامل والتحفظ المحاسبي.

وعن طبيعة العلاقة بين الإفصاح عن الدخل الشامل والخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية فقد استهدف (He and Lin,2015) معرفة أثر الإفصاح عن عناصر الدخل الشامل على بيئة التقارير المالية والسوق المالي الصينية، حيث افترض أن المحتوى المعلوماتى للدخل الشامل يؤثر على الخصائص النوعية للمعلومات مقاسه بدقة تنبؤات المحللين الماليين والأسواق المالية، وبالتطبيق على عينة مقسمة إلى جزأين من حيث ممارسات إعداد التقارير الخاصة بصافي الدخل والدخل الشامل الأخر(تفصح عن عناصر الدخل الشامل في قائمة الدخل أو في قائمة الدخل الشامل) بعد التغيير في متطلبات معايير المحاسبة الصينية خلال الفترة من ٢٠٠٧ الى ٢٠١٠. وأوضحت النتائج مساهمة المحللين الماليين في الحد من عدم تماثل المعلومات وزيادة دقتها وفهم واستيعاب المستثمرين لها ولذا يوجد ارتباط ايجابي بين دقة تنبؤات المحللين الماليين والقيمة الملائمة لعناصر الدخل الشامل والدخل الشامل الأخر والتي تبين أن لها قوة تفسيرية إضافية لتقييم الشركات الصينية.

كما تسأل (Banks , et al ,2018) هل يؤثر بديل الإفصاح عن الدخل الشامل على المحتوى المعلوماتى له وفهم واستيعاب واستخدام المحللين الماليين له في التنبؤات، ففي ظل افتراض سوق مالية غير كفء يعد قياس الدخل وعناصره واعداد التقارير الخاصة به و كيفية تأثيرها على المستخدمين أمراً ضرورياً، وبالتطبيق على الشركات الاسترالية تبين استخدام المحللين لعناصر الدخل الشامل في مراجعة التنبؤات الخاصة بأسعار الأسهم والتأكد من دقتها فتجميع الايرادات المحققة وغير المحققة في قائمة الدخل الشامل يتيح لهم المفاضلة بين مصداقية وموثوقية للتنبؤات. ومن العوامل التي لها تأثير ايجابي على تخفيض أخطاء تنبؤات المحللين الماليين الإمتثال لمتطلبات الإفصاح والتي تقلل من عدم تناسق المعلومات وتعزز من قدرة المحللين الماليين على إعداد تنبؤات أكثر دقة، كما تتأثر دقة تنبؤات المحللين الماليين بعدة عوامل أخرى منها حجم الشركة. وبالتالى تساعد قائمة الدخل الشامل مستخدمى التقارير المالية على التنبؤ بتوقيت وحجم التدفقات النقدية المستقبلية، تقييم الأداء المالى، التنبؤ بالأداء المستقبلى، توفير مقاييس أكثر ملائمة لتقييم الأداء، نظراً لأنها تقدم صورة شاملة عن أداء الشركات، فضلاً عن زيادة فهم واستيعاب مستخدمى التقارير المالية لقائمة الدخل الشامل. ويتضح مما سبق إلى أن هناك اتفاق بين وجود علاقة تأثير بين الإفصاح عن الدخل الشامل والخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية. يوسف، ٢٠١٦؛ Hodgdon ,et al,2008؛ (Goncharov & Hodgson, 2011; Xiaoyan, et al., 2017

ومن ناحية آخرى، لم تجد بعض الدراسات (Choi, et al., 2007; Gunther, 2015) علاقة بين الإفصاح عن الدخل الشامل والخصائص النوعية للمعلومات، حيث أشارت نتائج دراسة (Choi, et al., 2007;) إلى عدم وجود علاقة معنوية بين الإفصاح عن الدخل الشامل والخصائص النوعية للمعلومات. وقد اتفقت مع تلك النتائج دراسة (Gunther, 2015) التى أوضحت أنه لا يوجد علاقة معنوية ذات دلالة احصائية بين الإفصاح عن الدخل الشامل والخصائص النوعية للمعلومات.

وتخلص الباحثة مما سبق إلى أن هناك اتفاق بين العديد من الدراسات الأجنبية السابقة (Penman & Zhang, 2002; Ta, 2014; Canina & Potter, 2019; Tsuji, 2013; Deol & Nazari, 2013; Bratten, et al., 2016; Park, 2018) بأن الإفصاح عن الدخل الشامل يؤثر على جودة التقارير المالية، بينما اتفق البعض الآخر مع Park, 2018; Mahmood, 2019) السيد؛ زلط، ٢٠٢٠) من الدراسات وجود علاقة سلبية بين الإفصاح عن الدخل

الشامل وجودة التقارير المالية المقاسه بالتحفظ المحاسبي، كما تخلص الباحثة الي اختلاف الدراسات السابقة في طريقة قياس جودة التقارير المالية، فهناك بعض الدراسات (يونس، ٢٠١٩؛ فريحات، ٢٠١٤ Lin and rong, 2012) قامت بقياس جودة التقارير المالية من خلال إدارة الأرباح، في حين قام البعض الاخر من الدراسات (Park, 2018; Mahmood & Mahmood, 2019 ; السيد؛ زلط، ٢٠٢٠) بقياس جودة التقارير المالية من خلال التحفظ المحاسبي، واخيراً استدلت بعض الدراسات(Xiaoyan, et al., 2017; He and Lin, 2015) على جودة التقارير المالية من خلال الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية. ومن ثم يتضح وجود ندرة في الدراسات المصرية التي اختبرت العلاقة بين الإفصاح عن الدخل الشامل وجودة التقارير المالية. وبناء على ما سبق تتوقع الباحثة وجود علاقة بين الإفصاح عن الدخل الشامل وجودة التقارير المالية وهو ما يقودنا الي اشتقاق الفرض التالي:

الفرض الرئيسي: يؤثر الإفصاح عن الدخل الشامل بصورة معنويه على جودة التقارير المالية.

لقد أوضحت العديد من الدراسات (شبل؛ البتانوني؛ ابراهيم، ٢٠١٨ ؛ نويجي، ٢٠١٨؛ Adebiyi and Olowookere,2016; Rodriguez-Ariza et al , 2016 ; Echobu et al , 2017) أن هناك العديد من متغيرات الرقابة التي تؤثر على جودة التقارير المالية، ومن أهم هذه المتغيرات كما أوضحت الدراسات حجم الشركة (يوسف، ٢٠١٦؛ Hodgdon ,et al,2008 (Soderstrom & Sun 2007; Gaio 2009; Brochet et al. 2013 ، التدفقات النقدية (Ujah and Brusa ,2014; Masoumi and Tirkolaei, 2013; Alzoubi ,2016; Tai ,2017; Adebiyi and Olowookere, 2016;) والربحية (Chen et al,2007; Gul et al ,2009 Warrad ,2017; Alexander and Hengky ,2017). وهو ما يثير التساؤل البحثي الآتي:

هل يؤثر حجم الشركة، التدفقات النقدية والربحية على جودة التقارير المالية بالنسبة للشركات الصناعية المقيدة بالبورصة المصرية؟

٦/ ٥ منهجية البحث

١/٥/٦ مجتمع وعينة البحث:

يتمثل مجتمع الدراسة في مجموعة الشركات المقيدة بالبورصة المصرية خلال الفترة من ٢٠١٤ وحتى ٢٠١٨، حيث تناسب بقدر كبير بيئة الأعمال المطلوبة لقياس العلاقة بين متغيرات الدراسة. والتى يبلغ عددها ٢٢٢ شركة موزعة على ١٢ قطاع وترى الباحثة اختيار هذا المجتمع للتطبيق نظرا لما يلي:

أ. الدرجة العالية من الشفافية والمصداقية التى تتمتع بها قوانين وقواعد سورق الأوراق المالية وأيضا التماثل فى القوائم المالية المنشورة.

ب. انفصال الملكية عن الادارة فى بيئة الشركات المساهة يضمن إلى حد كبير استقلالية اتخاذ القرارات المتعلقة باستغلال الموارد.

ج. تتسم الشركات المساهمة بكبر وتنامى حجم رأسمالها.

وفى إطار قياس العلاقة بين الإفصاح عن الدخل الشامل وجودة التقارير المالية وزيادة معامل الارتباط بين متغيري الدراسة وبين مفردات العينة ومحاولة الحد من اختلاف طبيعة النشاط على نتائج الدراسة. فقد انصب اهتمام الباحثة على اختيار بيئة الشركات الصناعية المسجلة بالبورصة المصرية خلال الفترة المحددة لتصبح عينة الدراسة ٩٣ شركة قطاع صناعى موزعة على ٥ قطاعات فرعية تتمثل في (مواد بناء وتشييد، موارد أساسية، خدمات ومنتجات صناعية وسيارات، أغذية ومشروبات، منتجات منزلية وشخصية) مع استبعاد باقي القطاعات الخدمية والمالية. بما قد يضمن تجانس مفاهيم الدخل والإفصاح وجودة التقارير المالية بها من ناحية وكذلك جدوى وفعالية التحليل المقارن للنتائج من ناحية أخرى.

ومن هنا، تتمثل عينة الدراسة في جمع بيانات القوائم المالية السنوية المنتهية في ١٢/٣١ لمجموعة شركات القطاع الصناعى بالبورصة المصرية واستبعاد القطاعات غير الصناعية. لتصبح العينة ٩٣ شركة حيث تم الحصول على البيانات لكل شركة من شركات العينة خلال فترة الدراسة المحددة، وقد روعيت في اختيار العينة المعايير التالية:

أ. أن يتم تداول أسهم هذه الشركات خلال فترة الدراسة.

ب. أن تنتهي السنة المالية لهذه الشركات في ٣١/ ١٢.

ج. ألا تكون الشركات قد اندمجت مع شركات أخرى.

د. مدى التزام الشركات بمتطلبات الإفصاح الكامل والشفافية، التي تؤثر بدورها إيجاباً أو سلباً على منفعة المعلومات المحاسبية لمستخدميها.

ه. ضرورة توافر بيانات القوائم المالية المنشورة رسميا خلال فترة الدراسة.

وقد ترتب على تطبيق هذه المعايير استبعاد ٣٣ شركة، نظراً لإستبعاد الشركات التى لم تتوافر بياناتها وفق شروط اختيار العينة. ولهذا انتهت العينة إلى ٦٠ شركة من الشركات المقيدة في بورصة الأوراق المالية من القطاع الصناعى. وعن أسباب اختيار الفترة الزمنية يتضح انها تتناسب مع اسلوب التحليل للنتائج خلال البحث حيث يتم قياس أثر الإفصاح عن الدخل الشامل على جودة التقارير المالية لذا فقد جاءت فترة الدراسة عن سنوات ما قبل الإفصاح عامي ٢٠١٤، ٢٠١٥ والسنوات ما بعد الإفصاح من ٢٠١٦ وحتى ٢٠١٨.

٢/٥/٦ بيانات العينة

حصَلت الباحثة على البيانات من خلال شركة مصر لنشر المعلومات والتى تستهدف توفير جميع المعلومات الخاصة بالشركات المقيدة بالبورصة المصرية للأطراف المختلفة، مثل المستثمرين والمؤسسات المالية؛ بالإضافة إلى الحصول على القوائم المالية من موقع البورصة المصرية ومعلومات مباشر والمواقع الإلِكترونية للشركات على الإنترنت. ثم قامت الباحثة بتبويب وحدات العينة وفق كل قطاع كما بالجدول التالي:

جدول رقم (١): تبويب وحدات عينة الدراسة وفقا لطبيعة النشاط الصناعى

القطاع الرئيسي بالبورصة	القطاع الفرعى	المشاهدات المفروضة	عدد الشركات	المشاهدات السنوية	نسبة المشاهدات
الموارد الأساسية ١٠ شركات	قطاع الصلب	٥٠	٦	٣٠	٪١٠
	قطاع الطباعة والورق				
	قطاع الألمونيوم والتعدين				
الاغذية والمشروبات (٣٠شركة)	الاغذية والمشروبات الأساسية	١٥٠	١٨	٩٠	٪٣٠
التشييد ومواد البناء ٢٥	الأسمنت	١٢٥	١٩	٩٥	٪٣١
	السيراميك				
المنتجات المنزلية والشخصية ١٠	المنسوجات	٥٠	٤	٢٠	٪٧
خدمات ومنتجات وصناعة سيارات ١٨	القطاع الهندسي	٩٠	١٣	٦٥	٪٢٢
الاجمالى		٤٦٥	٦٠	٣٠٠	٪١٠٠

ومن ثم إجمالى المشاهدات ٤٦٥ والمستبعدة ١٦٥ ليصبح إجمالى المشاهدات الخاضعة للتطبيق ٣٠٠ مشاهدة، وذلك فى بيئة الأعمال المصرية خلال الفترة من عام ٢٠١٤ وحتى ٢٠١٨. خلال الدراسة على قياس أثر الإفصاح عن الدخل الشامل على جودة التقارير المالية.

٣/٥/٦ نموذج البحث وقياس متغيراته

١/٣/٥/٦ نموذج البحث

$$\mathbf{Rem= \beta_0 + \beta_1\ CI + \beta_2\ Fz_1 + \beta_3 Cfo_2 + \beta_4 p_3 + €}$$

حيث:

Rem: الإدارة الحقيقية للأرباح مقياس لجودة التقارير المالية

CI : الإفصاح عن الدخل الشامل ويتم قياسه من خلال **Dummy Variable** التي تعتبر متغير وصفي، حيث تأخذ الشركات التى تفصح عن الدخل الشامل رقم ١، بينما الشركات التى لم تفصح رقم صفر.

Fz: حجم الشركة

OCf: التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية

P: الربحية

β_0 ثابت النموذج ، β_1 ، β_2 ، β_3 ، β_4 مؤشرات لنموذج الانحدار.

تتمثل متغيرات البحث في متغير مستقل يعبر عن الإفصاح عن الدخل الشامل من عدمه، ومتغير تابع يمثل جودة التقارير المالية، ومجموعة من متغيرات الرقابة المتمثلة في حجم الشركة والتدفقات النقدية والربحية. ولاختبار فرض البحث تم توصيف هذه المتغيرات وقياسها على النحو التالي.

٢/٣/٥/٦ المتغير التابع:

بناء على استقراء الدراسات السابقة في الجانب النظري، قامت الباحثة باختيار إدارة الأرباح كمقياس لجودة التقارير المالية وبالأدق الإدارة الحقيقية للأرباح من بين العديد من المقاييس المستخدمة فى قياسها. وذلك نظراً لأنه أكثر المقاييس دقةً فى التعبير عن جودة التقارير المالية، والذي يتم احتسابه من خلال مجموع ثلاث مؤشرات للأنشطة الفعلية بالشركة كما تم توضيحهم بالجانب النظري من البحث، ويتمثل النموذج كالتالي:

REM_Index: – standardized *Abn_CFO* + standardized *Abn_Prod* – standardized *Abn_Discexp* (positive composite score of real earnings management). Standardized measure for each variable = [variable – mean (variable)] / standard deviation (variable)

٣/٣/٥/٦ المتغير المستقل:

يتمثل المتغير المستقل في قياس الإفصاح عن الدخل الشامل ويتم قياسه المؤشرات الوصفية والتى تعرف باسم "Dummy Variabls"، خلال الفترة اي التعبير بصفر في السنوات ما قبل الإفصاح عن الدخل الشامل والتعبير برقم ١ عند الإفصاح.

٤/٣/٥/٦ متغيرات الرقابة:

أدرجت الباحثة بالنموذج مجموعة من متغيرات الرقابة أثبتت من خلال الجانب النظرى لدراستها وجود علاقة بينها وبين كل من جودة التقارير المالية والإفصاح عن الدخل الشامل، وتمثلت في كل من (حجم الشركة، التدفقات النقدية والربحية) ويمكن توضيح كيفية قياس كل متغير كما بالجدول التالي.

جدول رقم (٢): كيفية قياس متغيرات الرقابة

متغيرات الرقابة	كيفية قياسه	المرجع
حجم الشركة Firm size	لوغاريتم إجمالي الأصول	(السيد؛ زلط، ٢٠٢٠؛ الحوشي، ٢٠١٨)
الربحية Profitability	صافي الدخل/ إجمالي الأصول	(Alexander and Hengky,2017 ؛ Warrad ,2017)
التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية Operation cash flows	صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية/ إجمالي الأصول	(Alzoubi ,2016؛ نويجي،٢٠١٩)

٤/٥/٦ الأساليب الاحصائية

اعتمد البحث الحالي على استخدام بعض الأساليب الإحصائية الوصفية والكمية لإختبار تأثير الإرتباط بين متغيرات الدراسة والإستدلال على مدى معنوية هذا الارتباط. وتشمل هذه الأساليب ما يلي:

أ. أساليب الإحصاء الوصفي: تلك الأساليب التي تستخدم لوصف متغيرات الدراسة، حيث يتم استخراج مقاييس النزعة المركزية المتمثلة فى كل من (الوسط الحسابي، والانحراف المعياري، والحد الأدنى، والحد الأقصى) لكل متغيرات الدراسة، سواء المتغير المستقل الذي يُستدَل عليه من خلال المؤشرات الوصفية والتى تعرف باسم "**Dummy Variabls**"، والأخرى التى تحتسب كمياً؛ وذلك لقياس مدى تشتت بيانات العينة. ويتضح ذلك من خلال الجدول رَقْم (٣) الذي يوضح الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة التي سبق تحديدها، حيث اعتمدت الباحثة على برنامج Statistical Package for social science (SPSS)، ونظراً لعدم التجانس النسبي بين قطاعات العينة، بالإضافة إلى الفترات الزمنية التسلسلية، فقد قامت الباحثة باستخدام الأساليب الإحصائية الأكثر ملاءمة لطبيعة البيانات وأهداف التحليل والتى تمثلت فى مايلي:

أ. الإحصاء الوصفى

ب. تحليل الإرتباط

ت. تحليل الإنحدار المتعدد

وقد تم الحصول على المعلومات الوصفية للمتغيرات الخاصة بالبحث كما بالجدول التالى.

جدول رقم (٣): الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
Disclosure – Dummy variable	300	.00	1.00	.6000	.49072
Z1	300	-.93514946-	3.03889991	.0703012083	.27670591458
Z2	300	-3.65238033-	1.38621290	.0269237423	.31356216880
Z3	300	.00000000	.95000005	.1663493308	.22045664578
REM	300	.0001	1.38718509	.1146549269	.21041176984
Valid N (listwise)	300				

توضح الإحصاءات الوصفية للمتغيرات الأساسية بالبحث والمتمثلة فى الإفصاح عن الدخل الشامل بانحراف معياري يبلغ (49072.). أما بالنسبة للمتغير التابع المتمثل فى REM الادارة الحقيقية للأرباح يتضح وجود فجوة كبيرة بين الحد الأدنى والأقصى حيث تبلغ (001. ، 1.387) بالإضافة إلى انحراف معيارى يبلغ (210412.) ويفسر ذلك مدى تأثر جودة التقارير المالية بالمتغيرات محل الدراسة.

٥/٥/٦ تحليل النتائج

١/٥/٥/٦ نتائج اختبار فرض البحث في ظل التحليل الأساسي

لإختبار العلاقة بين الإفصاح عن الدخل الشامل وجودة التقارير المالية يتم اختبار الفرض التالي:

الفرض البديل: يؤثر الإفصاح عن الدخل الشامل بصورة معنوية على جودة التقارير المالية.

ولإختبار هذا الفرض تم تطبيق نموذج الإنحدار على النحو التالى، وذلك قبل ادخال متغيرات الرقابة:

$$\mathbf{Rem= \beta_0 + \beta_1\ CI + €}$$

حيث أن :

Rem: الإدارة الحقيقية للأرباح مقياس لجودة التقارير المالية

CI: الإفصاح عن الدخل الشامل ويتم قياسه من خلال **Dummy Variable** التي تعتبر متغير وصفي، حيث تأخذ الشركات التى تفصح عن الدخل الشامل رقم ١، بينما الشركات التى لم تفصح رقم صفر.

حيث قامت الباحثة بإجراء تحليل الإنحدار الخطي البسيط لقياس معنوية النموذج وامكانية الإعتماد عليه في قياس العلاقة بين الإفصاح عن الدخل الشامل وجودة التقارير المالية، وبعد استبعاد

٥ مشاهدات نظراً لوجود قيم شاذة (outliers) تشتت العينة وتقلل من التجانس أصبحت إجمالي المشاهدات بعد الاستبعاد ٢٩٥ مشاهدة وبتشغيل النموذج كما بالجدول رقم (٤) يتضح مايلي:

جدول رقم (٤) نتائج تشغيل نموذج الانحدار البسيط

ANOVA[a]

Model	Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1 Regression	.148	1	.148	6.052	.014[b]
Residual	7.160	293	.024		
Total	7.307	294			

a. Dependent Variable: REM

b. Predictors: (Constant), CI

Coefficients[a]

Model٠	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
	B	Std. Error	Beta		
1 (Constant)	.069	.014		4.765	.000
CI	.046	.019	.142	2.460	.014

a. Dependent Variable: REM

يوضح الجدول السابق أن قيمة Fالمحسوبة ٦,٠٥٢، كما بلغت قيمة P Value (مستوى المعنوية) للنموذج ٠,٠١٤ وذلك يثبت معنوية نموذج قياس أثر الإفصاح عن الدخل الشامل على جودة التقارير المالية في بيئة الشركات المصرية وانه يمكن الاعتماد عليه في قياس العلاقة بين المتغيرين. ومن ثم يتم قبول **الفرض الرئيسي القائل: يؤثر الإفصاح عن الدخل الشامل بصورة معنوية على جودة التقارير المالية**. حيث توجد علاقة معنوية موجبة بين الإفصاح عن الدخل الشامل والإدارة الحقيقية للأرباح، ونظراً لأن الإدارة الحقيقية للأرباح تعتبر مقياس عكسي لجودة التقارير المالية اذاً يوجد علاقة سلبية بين الإفصاح عن الدخل الشامل وجودة التقارير المالية في ظل عدم وجود متغيرات رقابية.

٢/٥/٥/٦ نتائج اختبار فرض البحث في ظل التحليل الإضافي

يوضح التحليل الاضافي العلاقة بين الإفصاح عن الدخل الشامل وجودة التقارير المالية في ظل مجموعة من متغيرات الرقابة، حيث تم ادخال متغيرات الرقابة تتمثل في (حجم الشركة، التدفقات النقدية والربحية) وقياس العلاقة بين الإفصاح عن الدخل الشامل وجودة التقارير المالية في ظل تلك المتغيرات كما يلي:

١. بعد اضافة متغيرات الرقابة يصبح نموذج الإنحدار المتعدد كما يتضح

$$Rem = \beta_0 + \beta_1 CI + \beta_2 Fz + \beta_3 OCF + \beta_4 P + €$$

حيث أن:

Rem: الإدارة الحقيقية للأرباح مقياس لجودة التقارير المالية

CI: متغير وصفي لقياس الإفصاح عن الدخل الشامل، من خلال **Dummy Variable** حيث تأخذ الشركات التى تفصح عن الدخل الشامل رقم ١، بينما الشركات التى لم تفصح رقم صفر.

Fz: حجم الشركة

OCf: التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية

P: الربحية

β_0 ثابت النموذج ، β_1 ، β_2 ، β_3 ، β_4 مؤشرات لنموذج الانحدار.

وقد قامت الباحثة بإجراء تحليل الانحدار المتعدد. وبتشغيل هذا النموذج، يمكن تلخيص مخرجات نموذج الفرض من خلال الجدول رقم (٥) والجدول رقم (٦) كما يتضح:

جدول رقم (٥)

تحديد معنوية أثر الإفصاح عن الدخل الشامل على جودة التقارير المالية

المتغيرات المستقلة	المعلمات المقدرة B_i	T – test		F. test		R^2 معامل التحديد
		القيمة	مستوى المعنوية	القيمة	مستوى المعنوية	
الجزء الثابت	.035	2.195	.029	40.419	.000***	35.8%
الإفصاح عن الدخل الشامل	-.006-	-.122-	.903			
حجم الشركة	-.022-	-.450-	.653			
التدفقات النقدية عن الأنشطة التشغيلية	.050	1.036	.301			
الربحية	.594	12.217	.000***			

*** دالاً إحصائياً عند مستوى معنوية (٠,٠٠١) ** دالاً إحصائياً عند مستوى معنوية (٠,٠١) * دالاً إحصائياً عند مستوى معنوية (٠,٠٥).

(المصدر: إعداد الباحثة اعتماداً على نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج Spss v26)

ومن الجدول رقم (٥) يتضح ما يلي:

- **معامل التحديد (R^2):**

وفقاً لمعامل التحديد R^2 فإن المتغيرات المستقلة (الإفصاح عن الدخل الشامل ومتغيرات الرقابة المتمثلة في حجم الشركة، التدفقات النقدية التشغيلية والربحية) تفسر **35.8**% من المتغير التابع (جودة التقارير المالية) وباقي النسبة 64.2% ، قد ترجع إلى الخطأ العشوائي في المعادلة أو ربما لعدم إدراج متغيرات مستقلة أخرى كان من المفروض إدراجها ضمن النموذج أو لاختلاف نموذج الإنحدار عن النموذج الخطى وهو ما يعني (كما تري الباحثة) أن ما يقرب من **36%** من جودة التقارير المالية في الشركات محل الدراسة بالبحث إنما هي ناتجة عن إفصاح الشركات عن الدخل الشامل والمتغير الرقابي المعنوي (الربحية).

- **اختبار معنوية كل متغير مستقل على حدة:**

لإختبار معنوية المتغيرات المستقلة تم استخدام (T – test) وتبين أن المتغير المستقل الإفصاح عن الدخل الشامل غير معنوي في ظل إضافة متغيرات الرقابة، بينما المتغير الرقابي (الربحية) ذو تأثير معنوي على المتغير التابع (جودة التقارير المالية) وذلك عند مستوى معنوية (.000) أى بدرجة ثقة ١٠٠٪.

- **اختبار معنوية جودة توفيق نموذج الانحدار:**

لاختبار معنوية متغيرات النموذج ككل تم استخدام F – test، حيث إن قيمة "**F** " كانت (**40.419**) وهى دالة احصائيا.

ومن الجدول رقم (٦) يتضح ما يلي:

جدول رقم (٦)

قياس العلاقة بين الإفصاح عن الدخل الشامل وجودة التقارير المالية قبل وبعد إضافة متغيرات الرقابة

النموذج	تأثير الدخل الشامل علي جودة التقارير المالية فى ظل تجاهل متغيرات الرقابة		تأثير الدخل الشامل علي جودة التقارير المالية فى ظل اضافة متغيرات الرقابة	
	Std. Coef	P. Value	Std. Coef	P. Value
CI	.142	.014	-.006-	.903
Fz	—-	—	-.022-	.653
OCF	—	—	.050	.301
P	—	—	.594	.000
إحصائية F	6.052	.014	40.419	.000
Adj R^2	.17		.349	
R^2	.20		.358	

يتضح من الجدول السابق ملاءمة معنوية نموذج الانحدار، سواء في ظل وجود أو عدم وجود المتغيرات الرقابية، فقد بلغت قيمة (F) المحسوبة **(6.052)** عند مستوى معنوية **(.014) في ظل تجاهل وجود متغيرات الرقابة**، كما بلغت قيمة (F) المحسوبة **40.419** عند مستوى معنوية **(.000)** في ظل وجود المتغيرات الرقابية، الأمر الذي يعني أن النموذج ككل يتمتع بمعنوية إحصائية عالية.

ومن ثم، تخلص الباحثة إلى قبول فرض الدراسة بوجود علاقة معنوية ذات دلالة احصائية بين الإفصاح عن الدخل الشامل وجودة التقارير المالية حيث وجدت علاقة تأثير سلبية بينهما في ظل عدم وجود متغيرات آخرى. بينما يتم رفض الفرض في حالة إضافة متغيرات الرقابة نظراً لعدم وجود علاقة معنوية بين الإفصاح عن الدخل الشامل وجودة التقارير المالية في ظل متغيرات الرقابة. ويتفق ذلك مع ما توصلت إليه الباحثة من نتائج خلال الجانب النظرى من البحث الحالي.

٣/٥/٥/٦ نتائج اختبار فرض البحث في ظل تحليل الحساسية

يعتبر تحليل الحساسية أحد المنهجيات المستخدمة لتأكيد مدى متانة وقوة النتائج التي تم التوصل إليها بالتحليل الأساسي، حيث يتم عمل مقارنة بين نتائج النموذج الأساسي والنموذج البديل ثم تحديد أفضل نموذج لاختبار العلاقة محل الدراسة، ويمكن إجراء تحليل الحساسية من خلال ثلاثة بدائل رئيسية تتمثل في؛ أولاً تغيير طرق قياس المتغيرات، ثانياً تغيير حجم العينة وهو ما يسمى بالتحليل العاملي، وأخيراً تغيير الفترة الزمنية محل الدراسة، وهو ما يعرف بتحليل الحساسية التفاضلي.

وبالنظر للدراسة الحالية، فقد اعتمدت الباحثة في تحليل الحساسية على تغيير طرق قياس متغيرات الدراسة، حيث تقوم بقياس جودة التقارير المالية في هذا التحليل بالتحفظ المحاسبي بدلاً من إدارة الأرباح التي تم استخدامها في التحليل الأساسي. حيث يعتبر التحفظ المحاسبي وفق (Mohanram and Balachandran, 2011) اختيار من قبل الجهات التنظيمية وواضعي المعايير المحاسبية للمعالجة المحتملة لتقليل صافي الأصول والدخل التراكمى. وأن الدراسات السابقة تقيس التحفظ كانخفاض فى القيم الدفترية نسبة إلى القيم السوقية وهذا ما اتفق عليه معظم الدراسات من بينهم (نويجي، ٢٠١٨؛Beaver 2005 ؛ عبد الملك، ٢٠١٠) حيث أوضحت تلك الدراسات أن التحفظ المحاسبي هو الأخذ في الحسبان الخسائر المحتملة دون الأرباح المحتملة وذلك على جميع العوامل المحاسبية، مما يؤدي إلى انخفاض القيمة الدفترية للأصول عن القيمة السوقية. كما أوضح (نويجي، ٢٠١٨) التحفظ المحاسبي بأنه رد فعل حذر لعدم التأكد المحاسبى بحيث يتم الأخذ فى الاعتبار كل الخسائر المتوقعة وعدم الأخذ في الاعتبار أي أرباح متوقعة مما ينتج عنه الإفصاح عن أعلى قيم للالتزامات والمصروفات والإفصاح عن أقل قيم للأصول والايرادات، بشرط ألا يترتب على التحفظ المحاسبى تعمد الإفصاح عن قيم متدنية للأصول والدخل أو قيم متضخمة للالتزمات والمصروفات.

ومن ثم فقد اتجهت الباحثة لاستخدام التحفظ المحاسبي كمقياس بديل لجودة التقارير المالية وتحقيقاً لذلك يمكن تعديل النموذج إلى مايلي:

$$\mathbf{MTB= \beta_0 + \beta_1\ CI+ \beta_2\ Fz + \beta_3 OCF + \beta_4 P + €}$$

حيث إن:

MTB : هي مستوى التحفظ المحاسبي كمقياس لجودة التقارير المالية.

أما باقي المتغيرات كما تم توضيحه سابقاً بنموذج الإنحدار للدراسة.

ويتم قياس مستوى التحفظ المحاسبي (MTB) من خلال نسبة القيمة السوقية لحقوق الملكية إلى القيمة الدفترية لحقوق الملكية. (خضر، ٢٠١٤، نويجي، ٢٠١٦). حيث إن القيمة السوقية لحقوق الملكية = عدد الأسهم العادية المصدرة والمدفوعة × سعر اقفال الأسهم في آخر يوم في السنة المالية. أما القيمة الدفترية لحقوق الملكية = حقوق الملكية من واقع قائمة المركز المالي.

وقد قامت الباحثة بإجراء تحليل الانحدار المتعدد. وبتشغيل هذا النموذج يمكن تلخيص مخرجات نموذج الفرض من خلال الجدول رقم (٧) كما يتضح:

جدول رقم (٧)

تحديد معنوية أثر الإفصاح عن الدخل الشامل على جودة التقارير المالية

المغيرات المستقلة	المعلمات المقدرة B_i	T – test		F. test		R^2 معامل التحديد
		القيمة	مستوى المعنوية	القيمة	مستوى المعنوية	
الجزء الثابت	.037	3.215	.001***	33.158	.000***	31%
الإفصاح عن الدخل الشامل	-.070-	-1.416-	.158			
حجم الشركة	.312	6.324	.000***			
التدفقات النقدية عن الأنشطة التشغيلية	.402	8.129	.000***			
الربحية	.009	.187	.851			

*** دالاً إحصائياً عند مستوى معنوية (٠,٠٠١) ** دالاً إحصائياً عند مستوى معنوية (٠,٠١) * دالاً إحصائياً عند مستوى معنوية (٠,٠٥).

(المصدر: إعداد الباحثة اعتماداً على نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج Spss v26)

ومن الجدول رقم (٥) يتضح ما يلي:

- **معامل التحديد (R^2):**

وفقاً لمعامل التحديد R^2 فإن المتغيرات المستقلة (الإفصاح عن الدخل الشامل ومتغيرات الرقابة المتمثلة في حجم الشركة، التدفقات النقدية التشغيلية والربحية) تفسر **31%** من المتغير التابع (جودة التقارير المالية) وباقي النسبة **69%** ، قد ترجع إلى الخطأ العشوائي في المعادلة أو ربما لعدم إدراج متغيرات مستقلة أخرى كان من المفروض إدراجها ضمن النموذج أو لاختلاف نموذج الإنحدار عن النموذج الخطى وهو ما يعني (كما تري الباحثة) أن ما يقرب من **31%** من جودة التقارير المالية في الشركات محل الدراسة بالبحث إنما هي ناتجة عن إفصاح الشركات عن الدخل الشامل والمتغيرات الرقابية المعنوية (حجم الشركة والتدفقات النقدية).

- **اختبار معنوية كل متغير مستقل على حدة:**

لإختبار معنوية المتغيرات المستقلة تم استخدام (T – test) وتبين أن المتغير المستقل الإفصاح عن الدخل الشامل غير معنوي في ظل إضافة متغيرات الرقابة، بينما المتغيرات الرقابية المتمثلة في (حجم الشركة والتدفقات النقدية عن الأنشطة التشغيلية) ذو تأثير معنوي على المتغير التابع (جودة التقارير المالية) وذلك عند مستوى معنوية (**000.**) أى بدرجة ثقة ١٠٠٪.

- **اختبار معنوية جودة توفيق نموذج الانحدار:**

لإختبار معنوية متغيرات النموذج ككل تم استخدام F – test، حيث إن قيمة "**F** " كانت (**33.158**) وهى دالة احصائيا عند مستوى معنوية(**000.**) في ظل وجود المتغيرات الرقابية، الأمر الذي يعني أن النموذج ككل يتمتع بمعنوية إحصائية عالية.

ومن ثم، تخلص الباحثة من نتائج تحليل الحساسية إلى رفض الفرض في حالة إضافة متغيرات الرقابة نظراً لعدم وجود علاقة معنوية بين الإفصاح عن الدخل الشامل وجودة التقارير المالية في ظل متغيرات الرقابة. ويتفق ذلك مع ما توصلت إليه الباحثة من نتائج خلال الجانب النظري وأيضاً التحليل الأساسي من البحث الحالي.

٦/٦- النتائج والتوصيات والأبحاث المستقبلية:

قامت الباحثة خلال الجانب النظرى من البحث الحالي باثبات العلاقة بين افصاح الشركات عن الدخل الشامل وجودة التقارير المالية، علاوة على دراسة ما إذا كان هناك مجموعة من العوامل المؤثرة على تلك العلاقة، وفي سبيل ذلك فقد اشتمل البحث على دراسة نظرية بالإضافة إلي دراسة تطبيقية. ويمكن بلورة أهم نتائج البحث على النحو التالي:

– فيما يتعلق بتحليل العلاقة بين الإفصاح عن الدخل الشامل وجودة التقارير المالية فقد توصلت الباحثة خلال الدراسة النظرية إلى وجود اتفاق بين العديد من الدراسات على وجود علاقة ايجابية بين الإفصاح عن الدخل الشامل وجودة التقارير المالية- بينما توصلت بعض الدراسات الآخرى إلى وجود علاقة سلبية معنوية بين الإفصاح عن الدخل الشامل وجودة التقارير المالية، وأخيراً توصلت مجموعة آخرى من الدراسات إلى عدم وجود علاقة بينهما.

–وفيما يتعلق باختبار العلاقة بين الإفصاح عن الدخل الشامل وجودة التقارير المالية، فقد أثبتت نتائج الدراسة التطبيقية، وجود علاقة سلبية معنوية، ذات دلالة احصائية، بين الإفصاح عن الدخل الشامل وجودة التقارير المالية) قبل ادخال متغيرات الرقابة) **وهو ما يؤيد فرض البحث الرئيسي** بوجود علاقة ذات دلالة احصائية بين الإفصاح عن الدخل الشامل وجودة التقارير المالية. وقد أظهرت نتائج التحليل الإضافي بعد اضافة متغيرات الرقابة لنموذج القياس، عدم وجود علاقة بين الإفصاح عن الدخل الشامل وجودة التقارير المالية مما يعني رفض فرض البحث الرئيسي في ظل وجود متغيرات الرقابة. وهذا يتفق مع ما توصلت إليه الباحثة خلال الدراسة النظرية.

-وفيما يتعلق بنتائج تحليل الحساسية فقد أثبت تحليل النموذج بعد تغيير المقياس المستخدم لجودة التقارير المالية إلى عدم وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح عن الدخل الشامل وجودة التقارير المالية في ظل وجود متغيرات الرقابة، وهذا يتفق مع ما توصلت إليه الباحثة خلال التحليل الأساسي للبحث.

وفيما يتعلق بالإجابة على تساؤلات البحث، فقد تم الإجابة عليها على النحو التالي:

-ركز التساؤل الأول للبحث على ماهو المقصود بالدخل الشامل؛ وماأهمية الإفصاح عنه لأصحاب المصالح؛ وماهي بدائل الإفصاح عنه؟ وتم الإجابة عليه نظرياً، حيث **خلصت الباحثة من الدراسة النظرية إلي أن الدخل الشامل** مقياس واسع للأداء يشتمل على تأثير المعاملات والأحداث الأخرى للشركة حيث يتكون من صافى الدخل بالإضافة إلى عناصر الدخل الشامل الآخر التي تتضمن جميع التغيرات في حقوق الملكية خلال الفترة باستثناء تلك التغيرات الناتجة عن الاستثمارات بواسطة الملاك والتوزيعات عليهم، وأن من أهم بنود الدخل الشامل التي تتمثل في التغيرات في القيمة العادلة والتي لا تدرج في قائمة الدخل ولكن تدرج في حقوق الملكية في المركز المالي؛ المكاسب والخسائر الناتجة عن ترجمة القوائم المالية لعملية أجنبية، المكاسب والخسائر غير المحققة من تحويل استثمارات محتفظ بها إلى استثمارات مالية متاحة للبيع، واعادة قياس خطط المزايا المحددة. **كما أوضحت أيضا الدراسة النظرية من البحث الحالي أهمية الإفصاح** حيث يوفر رؤية أكثر شمولاً عن الوضع والأداء المالي الحالي للشركة، بالإضافة إلى توفير رؤية أفضل عن الأداء المالي المستقبلي. **كما أن هناك أكثر من بديل للإفصاح عن الدخل الشامل،** حيث يوجد خيارين مسموح بهما الآن لعرض الدخل الشامل وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية والأمريكية؛ أولهما يتمثل في قائمة واحدة للأرباح والخسائر والدخل الشامل، والتي تتضمن صافي الدخل، وعناصر الدخل الشامل الآخر، وتنتهي بالدخل الشامل. وثانيهما، قائمتان منفصلتان؛ القائمة الأولى، قائمة الدخل، والتي تتضمن مكونات صافي الدخل. والقائمة الثانية، قائمة الدخل الشامل، والتي تبدأ بصافي الدخل، مضافاً إليه مكونات الدخل الشامل الآخر، وتنتهي بالدخل الشامل. بينما سمحت معايير المحاسبة المصرية ببديل واحد فقط لعرض الدخل الشامل، وهو الإفصاح من خلال قائمتين منفصلتين.

-ركز التساؤل الثاني للبحث علي ماهي جودة التقارير المالية؛ وما هي المقاييس المستخدمة لقياسها؟ . وتم الإجابة عليه نظرياً، حيث خلصت الباحث من الدراسة النظرية إلى أن مفهوم جودة التقارير المالية يختلف باختلاف هدف مستخدمي تلك التقارير وتتعلق بكون المعلومات المحاسبية التى تحتويها التقارير المالية مستوفية لمعايير اعدادها وأن تكون ملاءمة لإتخاذ القرار وتقدم في الوقت المناسب وتعبر عن حقيقة الشركة. كما خلصت الباحثة من الدراسة النظرية أيضاً إلى وجود مقاييس متعددة لجودة التقارير المالية فقد تعددت المقاييس التي تناولتها الدراسات السابقة حيث استخدمت بعض الدراسات إدارة الأرباح كمقياس لجودة التقارير المالية، بينما قام البعض الآخر من الدراسات باستخدام التحفظ المحاسبي مقياساً لها، واخيرا قامت مجموعة من الدراسات بقياس جودة التقارير المالية بالخصائص النوعية للمحاسبة.

-ركز التساؤل الثالث للبحث على هل يؤثر الافصاح عن الدخل الشامل على جودة التقارير المالية؛ وهل توجد هذه العلاقة في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية؟، وتم الإجابة عليه نظرياً وعملياً، حيث خلصت الباحث من الدراسة النظرية إلى وجود اتفاق بين معظم الدراسات السابقة بشأن العلاقة بين الإفصاح عن الدخل الشامل وجودة التقارير المالية، فهناك بعض الدراسات توصلت لوجود علاقة ايجابية بينهما والبعض الآخر من الدراسات أكدت نتائجه وجود علاقة سلبية بينهما، وأخيراً أثبتت مجموعة أخرى من الدراسات عدم وجود علاقة بينهما. وقد جاءت نتائج الدراسة **التطبيقيه** لتؤيد أنه يوجد علاقة سلبية معنوية، ذات دلالة احصائية، بين الإفصاح عن الدخل الشامل وجودة التقارير المالية.

-اختص التساؤل الرابع ما هي أهم متغيرات الرقابة التي تؤثر على جودة التقارير المالية؟ وتم الإجابة عليه نظرياً وعملياً، حيث خلصت الباحث من الدراسة النظرية إلى أن هناك العديد من المتغيرات التى تؤثر على جودة التقارير المالية، وقد أوضحت الدراسات السابقة أن من أهم تلك المتغيرات حجم الشركة، التدفقات النقدية والربحية. وقد جاءت نتائج الدراسة **التطبيقيه** لتؤيد أنه في ظل اضافة تلك المتغيرات اختلفت نتائج العلاقة بين الإفصاح عن الدخل الشامل وجودة التقارير المالية مقارنة بالنتائج في ظل اهمال المتغيرات. حيث أثبتت النتائج وجود علاقة تأثير سلبية معنوية ذات دلالة احصائية بين الإفصاح عن الدخل الشامل وجودة التقارير المالية في ظل عدم وجود متغيرات الرقابة. بينما لاتوجد علاقة معنوية بين الإفصاح عن الدخل الشامل وجودة التقارير المالية في ظل متغيرات الرقابة.

وفى ضوء النتائج التى تم التوصل إليها بشأن قياس العلاقة بين الإفصاح عن الدخل الشامل وجودة التقارير المالية في بيئة العمل المصرية توصي الباحثة بما يلي:

١. توصي الجهات المهنية المسئولة عن اصدار المعايير إتاحة أكثر من بديل للشركات المصرية للإفصاح عن الدخل الشامل على غرار المعايير الدولية.

٢. ضرورة اهتمام كافة المنشأت فى بيئة الأعمال المصرية بنتائج هذا البحث والتعرف على العوامل التى تؤثر في العلاقة بين الإفصاح عن الدخل الشامل وجودة التقارير المالية.

٣. تطوير نماذج كمية لقياس الإفصاح عن الدخل الشامل.

٤. اهتمام مقررات المحاسبة المالية والمراجعة في الجامعات المصرية بدراسة المستجدات في بيئة الأعمال المعاصره وانعكاساتها المحاسبية والمهنية وأن يتم عقد مؤتمرات علمية لأقسام المحاسبة في الجامعات الحكومية للوقوف على تلك المستجدات وتقديم توصيات للتعامل مع تلك المستجدات إلى الجهات المنظمة لمهنة المحاسبة والمراجعة، كما توصي الباحثة بإجراء مزيد من البحوث بشأن أهمية الإفصاح عن الدخل الشامل وتأثيره على قرارات الإستثمار ومنح الإئتمان.

مجالات البحث المقترحة :

في ضوء أهداف ومشكلة وحدود هذا البحث ومنهجه وما انتهي إليه من نتائج وتوصيات، تعتقد الباحثة بوجود بعض مجالات البحث المستقبلية ذات الصلة، أهمها؛ أثر بدائل الإفصاح عن الدخل الشامل على أسعار الأسهم، وأثر الإفصاح عن الدخل الشامل على قيمة المنشأة، وأثر الإفصاح عن الدخل الشامل على جودة التقارير المالية في البنوك التجارية المصرية.

المراجع

المراجع العربية:

- أبو الخير، مدثر طه, ٢٠٠٧, "أثر معايير المحاسبة الدولية والعوامل النظامية على جودة التقارير المالية – دراسة ميدانية على تطبيق معيار الإنخفاض فى قيمة الأصول"، **المجلة العلمية للتجارة والتمويل، كلية التجارة**، جامعة طنطا، المجلد ٢٧، العدد ٢.
- أبو طالب، يحيى محمد، ٢٠١٦ "مفهوم الدخل العادي والدخل الشامل وأثره على الإفصاح المحاسبي"، **النشرة الدورية لجمعية الضرائب المصرية، جمعية الضرائب المصرية**، المجلد ٢٦، العدد ١٠٣.
- البحراوي، إيمان محمد أحمد محمود، ٢٠٢١، "تحليل العلاقة بين خصائص مجلس الإدارة وممارسات إدارة الأرباح من خلال الأنشطة الحقيقية: دراسة تطبيقية على سوق الأوراق المالية المصري"، **المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية**، المجلد ١٢، العدد ١.
- الحوشي، محمد محمود، ٢٠١٨، "اختبار مدى أفضلية الدخل الشامل كمقياس لأداء الشركة وأثره على توزيعات الأرباح النقدية: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية"، **مجلة البحوث المحاسبية، كلية التجارة جامعة طنطا**، المجلد ٥، العدد ٢.
- الجبوري، محمد ابراهيم حسين، ٢٠١١، " تطور مفهوم الدخل الشامل في ضوء الإصدارات المهنية "، **المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة**، جامعة عين شمس، العدد ٣.
- السيد، محمد صابر حمودة؛ زلط، علاء عاشور عبد الله ،٢٠٢٠، دور معلومات الدخل الشامل في التنبؤ بإستمرارية الأرباح: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية المصري، **مجلة الدراسات التجارية المعاصرة**، المجلد ٦، العدد ١٠.
- الشريف، مي عادل توفيق .٢٠١٤. أثر الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية واعادة اصدار القوائم المالية على تخطيط اجراءات المراجعة وتقرير مراقب الحسابات _ دراسة تجريبية. **رسالة ماجستير غير منشورة**، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة– جامعة دمنهور.
- الصيرفي، أسماء أحمد، ٢٠١٥، أثر مدى وفاء الشركات بمسئوليتها الاجتماعية ومستوى إلتزام محاسبيها الماليين أخلاقيا على جودة تقاريرها المالية :دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، **رسالة دكتوراه غير منشورة**، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة– جامعة دمنهور.

- الفداوي، علياء عبد البديع محمد؛ صقر، أحمد علي غازي؛ زغلول، أحمد حسن محمد، ٢٠١٦، أثر جودة عملية المراجعة على الإدارة الحقيقية للأرباح مع دراسة تطبيقية، **مجلة البحوث التجارية، كلية التجارة**، جامعة الزقازيق، كلية التجارة جامعة الزقازيق، المجلد ٣٨، العدد١.
- خضر، هنا عبد الحميد. ٢٠١٤. أثر هيكل الملكية على مستوى التحفظ المحاسبى فى القوائم المالية: دراسة ميدانية على الشركات المصرية المقيدة بالبورصة. **رسالة ماجستير غير منشورة**، كلية التجارة – جامعة الإسكندرية.
- خليل، عبد الرحمن عادل؛ العزاني، محمد قاسم حسن محمد، ٢٠١٧، التحفظ المحاسبي في ظل حوكمة الشركات وأثره على جودة الأرباح، دراسة ميدانية، **مجلة الدراسات العليا، جامعة النيلين**، المجلد ٧، العدد ٢٦.
- شبل، طارق أبو المجد أحمد؛ البتانوني، نادية حامد؛ ابراهيم، محمد عبد الفتاح، ٢٠١٨، تقييم أثر الاستدامة على جودة التقارير المالية بشركات الأسمنت- دراسة تحليلية، **مجلة الدراسات والبحوث البيئية**، المجلد ٨، العدد ١.
- شرف، ابراهيم احمد ابراهيم، ٢٠١٧، أثر تبني معايير التقرير المالي الدولية علي جودة التقرير المالي دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، **المجلة العلمية للتجارة والتمويل، كلية التجارة جامعة طنطا**، المجلد ٣٧، العدد ٤.
- عبد الملك، أحمد رجب. 2010. قياس التحفظ المحاسبي في التقارير المالية المنشورة :دراسة مقارنة. الفكر **المحاسبي**، مجلد 14، العدد 2.
- على، ابراهيم زكريا عرفات، ٢٠١٩، المحتوى المعلوماتي لقائمة الدخل الشامل مع دراسة تطبيقية، **مجلة الدراسات التجارية المعاصرة**، المجلد ٥، العدد ٦.
- فريحات، محمد أحمد جبر، ٢٠١٤، دور الإفصاح عن عناصر الدخل الشامل الأخرى على ممارسة إدارة الأرباح: دراسة تطبيقية على قطاع المصارف والخدمات المالية السعودية، مجلة **كلية التجارة للبحوث العلمية، كلية التجارة، جامعة أسيوط**، العدد، ٥٧.
- محمد، حسناء عطية حامد، ٢٠١٩، أثر بدائل الإفصاح عن الدخل الشامل على القدرة التنبؤية والتفسيرية له وانعكاسها على دقة تنبؤات المحللين الماليين بأسعار الأسهم: دراسة تطبيقية على شركات المساهمة السعودية، **مجلة الفكر المحاسبي، جامعة عين شمس**، المجلد ٢٣، العدد ٤.
- مرعي، أحمد زكريا، ٢٠١٢، " أثر الإفصاح المحاسبي عن بنود الدخل الشامل الأخرى على ملائمة معلومات الربح المحاسبي وتحسين عملية التنبؤ به للبنوك السعودية"، **مجلة التجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا**، العدد ٢.
- مليجى، مجدى مليجى عبد الحكيم، ٢٠١٤" . (أثر التحول إلى معايير التقارير المالية الدولية على جودة المعلومات المحاسبية وقيمة الشركات المسجلة في بيئة الأعمال السعودية ، دراسة نظرية تطبيقية **."جامعة سلمان بن عبد العزيز منشور في** http://www.bu.edu.eg.

- مليجي، مجدي مليجي عبد الحكيم، ٢٠١٩، قياس أثر القدرة الإدارية على جودة التقارير المالي وخطر انهيار أسعار الأسهم دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، **مجلة الاسكندرية للبحوث المحاسبية**، المجلد ٣، العدد ٣.
- نويجي، حازم محفوظ محمد، ٢٠١٨، أثر الخصائص التشغيلية للشركات على جودة تقاريرها المالية: دراسة تطبيقية علي الشركات العائلية المقيدة بالبورصة المصرية، ***مجلة الفكر المحاسبى***، **كلية التجارة- جامعة عين شمس**، المجلد ٢٢، العدد ٢.
- نويجي، حازم محفوظ محمد، ٢٠١٩، مدي أفضلية صافي الدخل والدخل الشامل كمقياسي لأداء الشركة فى التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية: دراسة تطبيقية مقارنة على الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية، **مجلة المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة بنى سويف**، العدد ١.
- نويجي، حازم محفوظ محمد، ٢٠١٦، أثر التعثر المالي على مستوى التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية: دراسة تطبيقية على الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية في الفترة من ٢٠١٣_٢٠١٥، مجلة الدراسات المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة بني سويف، العدد الثالث.
- يوسف، يوسف أبو بكر، ٢٠١٦، "قياس أثر شفافية الإفصاح بالتقارير المالية على دقة تنبؤات المحللين الماليين بأسعار الأسهم: دراسة امبريقية"، **مجلة البحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة الزقازيق**، المجلد ٣٨، العدد ١.
- يونس، نجاة محمد مرعي، ٢٠١٧، استخدام الدخل الشامل في التنبؤ بأسعار الأسهم لترشيد قرارات المستثمرين: دراسة تطبيقية، **المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة**، المجلد ٢١، العدد٦.
- يونس، نجاة محمد مرعي،٢٠١٩، تأثير الإفصاح عن إجمالي الدخل الشامل على إدارة الأرباح: دراسة تطبيقية على قطاع البنوك في بورصة الأوراق المالية المصرية، **المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة**، المجلد ٤٩، العدد ١.

المراجع الأجنبية:

- Adebiy ,W ., and J . K. Olowookere .2016. Ownership Structure and the Quality of Financial Reporting : Evidence from Nigerian *Deposit Money Banks* . **International Journal of Economics, Commerce and Management** IV(1) :541- 552 .
- Alexander , N and Hengky .2017 . Factors Affecting Earnings Management in the Indonesian Stock Exchange . **Journal of Finance and Banking Review** 2 (2): 8 –14.

- Alzoubi,E.S .2016. Ownership structure and earnings management: evidence from Jordan . **International Journal of Accounting & Information Management** 24 (2) :135-161.
- Anne. B and L. Scott. 2010. Financial Reporting Quality, Private Information, Monitoring, And The Lease-Versus-Buy Decision. **The Accounting Review** 85(4): 1215–1238.
- Bamber, L. S., J. X. Jiang, K. R. Petroni, and I. Y. Wang. 2010. Comprehensive income: Who's afraid of performance reporting?. **The Accounting Review** 85 (1): 97-126.
- Banks, L., Hodgson, A. and Russell, M.,(2018),"The location of comprehensive income reporting – does it pass the financial analyst revision test?" **Accounting Research Journal**, Vol. 31, No. 4, pp. 531-550.
- Bagus Arief Hidayat, et al., 2016, " The Effect of Reported Comprehensive Income, Firm Size, Profitability and Leverage on Income Smoothing", **Working Paper Series**, This Paper is available at: http://ssrn.com, PP. 1-25.
- Balachandran, S., and P. Mohanram. 2011. Is the decline in the value relevance of accounting driven by increased conservatism? **Review of accounting studies** 16(2) : 272–301.
- Beaver, W. H., and G. R. Stephen. 2005. Conditional and Unconditional Conservatism: Concepts and Modeling, **Review of Accounting Studies,** 10, pp. 269-309.
- Biddle, G. C., G. Hilary, and R. S. Verdi. 2009. How does Financial Reporting Quality Relate to Investment Efficiency? ***Journal of Accounting and Economics*** 48 (2–3): 112-131.
- Black, D.,(2016)," Other comprehensive income: a review and directions for future research**", Accounting and Finance**,Vol.56, Pp. 9:45.
- Black, D. E. 2014. Essays on other comprehensive income. **Doctoral dissertation**. Business Administration Duke University.
- Bratten, B., Causholli, M. & Khan, U., (2016), "Usefulness of Fair Values for Predicting Banks Future Earnings: Evidence from other

Comprehensive Income and its Components", **Review Accounting Studies,** Vo. 21, PP.280-315.

- Brochet, F., Jagolinzer, A. D., & Riedl, E. J. (2013). Mandatory IFRS adoption and financial statement comparability. **Contemporary Accounting Research**, *30*(4), 1373-1400.
- Canina, L. & Potter, G., (2019), "Determinants of Earnings Persistence and Predictability for Lodging Properties", **Cornell Hospitality Quarterly**, Vol. 60, No. 1, PP. 40-51.
- Chen, K.Y., R.J. Elder and Y.M .Hsieh. 2007. Corporate governance and earnings management: the implications of corporate governance best-practice principles for Taiwanese listed companies. **Journal of Contemporary Accounting & Economics,** Vol. 3, No. (2) : 73-105.
- Chen, Roger C.Y and Hung, Shih-We, 2022. Exploring the impact of corporate social responsibility on real earning management and discretionary accruals., Corporate social responsibility and environment management , **Environment and John Wiley & Sons Ltd,** https://onlinelibrary.wiley.com/journal/, Volume 29, Issue 1.
- Cheung, E., E. Evans, and S. Wright. 2010. An Historical Review of Quality in Financial Reporting in Australia**.** ***Pacific Accounting Review*** 22 (2): 147-169.
- Cheung, E., E. Evans, and S. Wright. 2010. An Historical Review of Quality in Financial Reporting in Australia**.** ***Pacific Accounting Review*** 22 (2): 147-169.
- Choi, J., Das, S. & Zang, Y., (2007)," Comprehensive Income, Future Earnings, and Market Mispricing", **Research Collection School of Accountancy**, Available at: http//ink.library.smu.edu.sg/soa_research/162.,
- Cohen, D., A. Dey, and T. Lys. 2008. "Real and Accrual-based Earnings Management in the Pre and Post-Sarbanes-Oxley Periods". **The Accounting Review***,* 83 (3): 757-787.

- Cordazzo, M. (2013). The impact of IFRS on net income and equity: evidence from Italian listed companies. **Journal of applied accounting research**, 14(1), 54-73.
- Dechow P. M., G. Weili, and S. Catherine. 2010. Understanding Earnings Quality: A Review Of The Proxies, Their Determinants And Their Consequences. **Journal of Accounting and Economics** 50: 344-401.
- Deol, H. & Nazari, J., (2013)," The Decision Usefulness of Comprehensive Income Reporting: Evidence from Canada", **CAAA Annual Confernce**, Available at: https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=2198742.
- Echobu,J ., N. P. Okika and L. Mailafia . 2017. Determinants of Financial Reporting Quality: Evidence from Listed Agriculture and Natural Resources Firms in Nigeria. **International Journal of Scientific Research in Social Sciences & Management Studies 2(1):66- 82.**
- Firescu, V. 2015. Comprehensive income, a new dimension in performance measurement and reporting. **Procedia Economics and Finance** 20: 218- 223.
- Francis, B., I. Hasan, and L. Li, (2016). "Abnormal real operations, real earnings management, and subsequent crashes in stock prices"**.** ***Review of Quantitative Finance & Accounting***. 46, 217–260.
- Gaio,C.(2009). The relative importance of firm and country characteristics for earnings quality around the world. **European Accounting Review**. 693-739.
- Garcia, Jara, E., Cuadrado Ebrero, A., & Eslava Zapata, R. (2011). Effect of international financial reporting standards on financial information quality. **Journal of Financial Reporting and Accounting**, *9*(2), 176-196.
- Gazzola, P., and S. Amelio. 2014. The impact of comprehensive income on the financial ratios in a period of crises. **Procedia Economics and Finance** 12: 174-183.

- Goel, S. 2012. Financial Reporting the Old Age Tussle between Legality and Quality in Context of Earnings Management. .***Procedia Economics and Finance*** 3: 576 – 581.
- Goncharov I.&Hodgson A.,(2011),” Measuring and Reporting Income in Europe”, **Journal of International Accounting Research**, Vol. 10, No. 1, PP.27-59.
- Gul, F.A., S.Y. Fung, and B. Jaggi. 2009.Earnings quality: some evidence on the role of auditor tenure and auditors’ industry expertise . ***Journal of Accounting and Economics*** 47 (3) : 265-287.
- Gunther R., (2015), “Value-Relevance of other Comprehensive Income under IFRS”, **Ph.D. Thesis**, School of Management, Economics, Law, Social Sciences and International Affairs, University of St. Gallen, Germany.
- Habib A., and H.Jiang . 2015. Corporate governance and financial reporting quality in China: A survey of recent evidence**. Journal of International Accounting, Auditing and Taxation** , 24: 29–45.
- Hashem, N., B.Bahman and S. Azam . 2012. An Empirical Analysis of Earnings Management Motives in Firms Listed on Tehran Stock Exchange. **Journal of Basic and Applied Scientific Research, Res.,** *2(10) 9990-9993,*
- Hassan ,S and M. Farouk .*2014.* Firm Attributes and Earnings Quality of listed Oil and Gas Companies in Nigeria . **Review of Contemporary Business Research** *3 (1):99-114.*
- He, H., and Z. Lin. 2015. Analyst following, information environment and value relevance of comprehensive income: Evidence from China. Asia-Pacific. **Journal of Financial Studies** 44 (5): 688-720. 0 (1): 76-85.
- Hodgdon,C., Tondkar,R., Harless, D.and Adhikari,A.,(2008),"Compliance with IFRS disclosure requirements and individual analysts’ forecast errors", **Journal of International Accounting, Auditing and Taxation**,Vol.17,Pp.1–13.

- Hu, J., A. Y. Li, and F. Zhang. 2014. Does accounting conservatism improve the corporate information environment? . **Journal of International Accounting, Auditing and Taxation** *23* : 32–43.
- Huang, H.W., S. Lin, and K. Raghunandan. 2016. The volatility of other comprehensive income and audit fees. **Accounting Horizons**. 30 (2): 195-210.
- Huang,X., and L.,Sun.(2017)." Managerial ability and real earnings management". ***Advances in Accounting***. 3(4):1-14.
- Iatridis G. 2010. International Financial Reporting Standards and the Quality of Financial Statement Information. **International Review of Financial Analysis** 48:112-131.
- Igor Goncharov and Allan Hodgson, 2011, "Measuring and Reporting Income in Europe", **Journal of International Accounting**, Vol.10, No.1, PP. 30-31.
- Jara Bertin, M., & Tomás Arias Moya, J. (2013). The effect of mandatory IFRS adoption on accounting conservatism of reported earnings: evidence from Chilean firms. **Academia Revista Latinoamericana de Administración**, *26*(1), 139-169.
- Kamath, R., & Desai, R.(2014). The impact of IFRS adoption on the financial activities of companies in India: An empirical study. **IUP Journal of Accounting Research & Audit Practices**, 13(3), 25.
- Kamath, R., & Desai, R.(2014). The impact of IFRS adoption on the financial activities of companies in India: An empirical study. **IUP Journal of Accounting Research & Audit Practices**, 13(3), 25.
- Kao, T. H. & Wei, H. S. (2014). The effect of IFRS, information asymmetry and corporate governance on the quality of accounting information. **Asian Economic and Financial Review**, *4*(2), 226.
- Karami G. and H. Farzad . 2013. Value Relevance of Conditional Conservatism and the Role of Disclosure: Empirical Evidence from Iran. **International Business Research** 6(3): 66- 74.

- Kazemi H., H. Hemmati and R . Faridvand . 2011. Investigating The Relationship Between Conservatism Accounting and Earnings Attributes. **World Applied Sciences Journal.** 12 (9): 1385-1396.
- Khan, S., and M. E. Bradbury. 2014. Volatility and risk relevance of comprehensive income**. Journal of Contemporary Accounting & Economics**.
- Khan, S., and M. E. Bradbury. 2016. The volatility of comprehensive income and its association with market risk. **Accounting and Finance**. 56 (3): 727-748.
- Kim, B, M. Pevzner, and L. Lei. 2010. Debt covenant slacks and real earnings management. George Mason University **Working Paper**.
- Lin, C. P., L. T. Hsiao, and C. M. Chuang .2015. The board of directors and corporate social performance under weak institutions. **Asian Business and Management.** 14(2) : 117-145.
- Lin, K. J., J. Tan., L. Zhao and K. Karim . 2014. In The Name Of Charity: Political Connections and Strategic Corporate Social Responsibility in a Transition Economy. **Journal Of Corporate Finance**, Electronic Copy Available At: ***www.ssrn.com***
- Lin, W., and M. Rong. 2012. Impacts of other comprehensive income disclosure on earnings management. **Nankai Business Review International.** 3 (1): 93-101.
- Lin,S., Martinez ,D., Wang ,C.and Yang,Y.,(2018),"Is Other Comprehensive Income Reported in the Income Statement More Value Relevant? The Role of Financial Statement Presentation", **Journal of Accounting ,Auditing & Finance** ,Vol. 33,No.4, Pp624–646.
- Mahmood, J., & Mahmood I., (2019), "Comprehensive Income Disclosure: the Case of US Companies", **Cogent Economics & Finance Journal**, Vol. 7, Available at https://doi.org/10.1080/23322039.2019.1674587.
- Manganaris, P., Spathis, C., & Dasilas, A. (2016). How institutional factors and IFRS affect the value relevance of conservative and non-conservative banks. **Journal of Applied Accounting Research**, *17*(2), 211-236.

- Marinho, J., (2016), **"**Every Penny Counts: Comprehensive Income Value Relevance from Valuation, Informational and Forecasting Prespectives", **Ph.D. Thesis,** Brazilian School of Public and Business Administration.
- Masoumi,S.R and H. K . Tirkolaei .2013 . On The Relation between Real Earnings Management and Cash Flow from Operation in Tehran stock exchange . **Technical Journal of Engineering and Applied Sciences** 3 (19): 2383-2393.
- Mcvay E. S. 2006. Earnings Management Using Classification Shifting: An Examination of Core Earnings and Special Items. **The *Accounting Review***. 81 (3): 501–531.
- Mohamed, A.,(2018)," Developing the Comprehensive Income Statement to Enhance the Quality of the Financial Reporting: An Empirical Study" . ***Journal of Accounting Thought***, Department of Accounting, Faculty of Commerce, Ain Shams, Volume 22, Issue 3, p. 68:38.
- Nelson , M. W and K. R . George .2013 . Corporate Governance, Firm attributes and Earnings Management in an Emerging Economy. **JAMAR**. *11 (1*) : 43-64.
- Nelson, M. W., J. A. Elliott, and R. L. Tarpley. 2003 . How are earnings managed? Examples from auditors", **Accounting Horizons** 17: 17- 36.
- Nishikawa, I., T. Kamiya, and Y. Kawanishi. 2016. The definitions of net income and comprehensive income and their implications for measurement. **Accounting Horizons** 30 (4): 511-516.
- Obradović, V., and N. Karapavlović. 2017. Financial reporting of comprehensive income in the food and beverage sector in the Republic of Serbia. **Ekonomika Poljoprivrede** 64 (1): 113-128.
- Palea, V. (2013). IAS/IFRS and financial reporting quality: lessons from the European experience. **China Journal of Accounting Research**, 6(4), 247-263.
- Park, H., (2018), "Market Reaction to Other Comprehensive Income", **Journal of Sustainability,** Vol. 10, No. 6, June, PP. 1-14.
- Penman, S. & Zhang, X., (2002), "Modeling Sustainable Earnings and P/E Ratios with Financial Statement Analysis", **Working Paper**, June,

Columbia University. Available at SSRN: https://ssrn.com/abstract=318967.or http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.318967

- Pittman ,J.A and S.Fortin .2004. Auditor Choice and the cost of Debt capital for Newly Public Firms . **Journal of *Accounting* and Economics 37 :113-136 .**
- Pronobis, P. & Zulch, H., (2011), "The Predictive Power of Comprehensive Income and Its Individual Components under IFRS", **Problems and Perspectives in Management Journal**, Vol. 9, No. 4, PP.72-91.
- Rahman ,A and J. Yammeesri . 2010. Financial Reporting Quality in International Settings: a comparative Study of the USA, Japan, Thailand, France and Germany. **The International Journal of Accounting** 45: 1–34.
- Rachmawati, Sistya. 2019., Company Size Moderates the Effect of Real Earning Management and Accrual Earning Management on Value Relevance, Etikonomi: **Jurnal Ekonomi**. Volume 18, Issue (1), pp: 133 – 142.
- Rodriguez-Ariza, L., J. Martínez-Ferrero, and M. Bermejo-Sánchez. 2016. Consequences of Earnings Management for Corporate Reputation: Evidence from Family Firms**. Accounting Research Journal**, 29(4) ; 457- 474.
- Roychowdhury, S. 2006. Earnings management through real actives manipulation. **Journal of Accounting and Economics**, 42(3) : 335 370.
- Ruch, G. W., & Taylor, G. (2015). Accounting conservatism: A review of the literature. **Journal of Accounting Literature**, *34*, 17-38.
- Santos, M. A. C. D., & Cavalcante, P. R. N. (2014). Effect of the Adoption of IFRS on the Information Relevance of Accounting Profits in Brazil. **Revista Contabilidade & Finanças,** *25*(66), 228-241.
- Scott, B. J and M. K. pitman . 2005. Auditors and Earnings Management Available From: www.nysscpa.org/ cpajornal/2005/0802/ features / of 085002.htm.

- Skaife, H. A., D. Wangerin, and D. Daniel. 2013. Target Financial Reporting Quality and M&A Deals That Go Bust. ***Contemporary Accounting Research***. 30(2):719-749.
- Soderstrom, N. S., & Sun, K. J. (2007). IFRS adoption and accounting quality: a review. **European Accounting Review,** *16*(4), 675-702.
- Sunder, S. (2016). Better financial reporting: meanings and means. **Journal of Accounting and Public Policy**, *35*(3), 211-223.
- Tai, Y. H. 2017. Earnings management in family firms: The role of inside directors . **Corporate Management Review** 37(1) :77-114.
- Tsuji, C., (2013), "An Investigation of Comprehensive Income and Firm Performance: The Case of the Electric Appliances Industry of the Tokyo Stock Exchange", **Accounting and Finance Research,** Vol. 2, No. 2, PP. 29-35.
- *Ujah ,N .,* . and *J* . *Brusa* .2014 . Earnings Management, Financial Leverage, and Cash Flow Volatility: An Analysis by Industry. **Journal of Business and Economics 5 (3): 338-348** .
- Warrad,L.H .2017. The Influence of Leverage and Profitability on Earnings Quality: Jordanian Case . **International Journal of Academic Research in Business and Social Sciences.** 7(10) : 62 -81 .
- Xiaoyan, B., Matthew, B., David, S. & Emre, U., (2017), "Does the Variability of Other Comprehensive Income (OCI) Play a Role in the Determination of Cost of Debt, Capital Structure and Credit Ratings?", **Working Paper**, Augest. Available at: http://ssrn.com.
- **Yurisandi**, T., & Puspitasari, E. (2015). Financial Reporting Quality-Before and After IFRS Adoption Using NiCE Qualitative Characteristics Measurement. **Procedia-Social and Behavioral Sciences,** *211*, 644-652.
- Zang, A. 2007." Evidence on the tradeoff between real manipulation and accrual manipulation". Hong Kong University of Science and Technology, **Working Paper**.
- Zhang, J. (2011). The effect of IFRS adoption on accounting conservatism–New Zealand perspective **(Doctoral dissertation, Auckland University of Technology**)., available at: www.Proquest.com.

The Impact of Comprehensive Income Disclosure on the Quality of Financial Reports: An applied Study on Manufacturing Companies listed on the Egyptian Stock Exchange

Dr. Alaa Abddelbadea Mohamed Elfedawy

Abstract

This research aimed to test the impact of companie's disclosure of comprehensive income on the quality of financial reports in the environment of Egyptian industrial companies, using a sample of 60 companies listed on the Egyptian Stock Exchange during the period from 2014 to 2018, and a multiple regression model was used to analyze the relationship between variables. The researcher concluded several results, the most important of which are There is a significant relationship with statistical significance between the disclosure of comprehensive income and the quality of financial reports, as there was an negative effect relationship between them in the absence of other variables. While the results of the additional analysis showed that there is no significant relationship between comprehensive income disclosure and the quality of financial reports in case of the control variables represented in the company's size, operating cash flows and profitability. Which means that the change in the company's size, cash flows and profitability leads to an insignificant relationship between companies' disclosure of comprehensive income and the quality of financial reports. Finally, the results of the sensitivity analysis showed that there was no significant relationship between the disclosure of comprehensive income and the quality of financial reports considering the addition of control variables. The researcher recommended the professional institution responsible for issue standards to provide more than one alternative for Egyptian companies for discloser comprehensive income, according to the lines of international standards.

Keywords: comprehensive income, quality of financial reports, Company size, operating cash flows, profitability.